إشكالية المنهج وإمكانية التقارب بين التاريخ وعلم الاجتماع

عاطف أحمد فؤاد*

الملخص

تسعى هذه الدراسة نحو الكشف عن طبيعة الاشكالية المنهجية كما يحياها كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، فضلا عن أنها تحاول أن تتناول امكانية التقارب والاعتمادية المتبادلة بين كل منهما . ولذا اتخذت هذه الدراسة من الظواهر السسيوتاريخية محوراً لمناقشاتها . وتدرجت من محاولة تحديد مظاهر الاختلاف بين كل من التاريخ وعلم الاجتماع إلى محاولة تعيين ملامح التشابه بينهما وذلك تمهيدا للدعوة إلى تأسيس « صيغة تركيبية » جديدة تتخذ من نقاط التشابه منطلقاً لها .

وهذه الصيغة التركيبية تستهدف خلق ما يمكن أن نطلق عليهم إسم الباحثين السسيوتاريخيين الذين يتخذون من ظواهر المجتمع في ماضيه وحاضره محوراً لدراستهم . وهذه الصيغة لا تعدو أن تكون تصورا أوليا قابلا للمناقشة ، ولقد اعتمدت هذه الصيغة على قضية التفسير (ما يرتبط بها من قضايا أخرى كالفروض والنظرية والقوانين والتنبؤ والتحكم) واتخذت منها منطلقا لتشييد بنائها ولتأكيد صفة التقارب بين التاريخ وعلم الاجتماع .

ولقد ساقت لنا الدراسة مثالا لكيفية تناول الظواهر السسيوتاريخية انطلاقا من هذه الصيغة ، ولقد تحدد هذا المثال في الزعامة السياسية باعتبارها ظاهرة سسيولوجية تاريخية في الآن نفسه ، ينبغي أن يسهم في دراساتها هذا النوع من الباحثين السسيوتاريخيين اعتماداً على هذه الصيغة التركيبية المقترحة .

أولا : تقديم

ـ١ـ

لم تزل قضية « المنهج » تشغل حيزاً ـ لا سبيل لتجاهله ـ من اهتمامات بعض المشتغلين بعلوم المجتمع والانسان ، بل أن المنهج من حيث طبيعته ومدى علميته أضحى أحد « هموم » البحث لدى كثير من الانساق المعرفية الانسانية ، ومنها علم الاجتماع والتاريخ ، حيث سعى لفيف من المتخصصين في هذين النسيقين ـ بقدر عال من النضج والوعي العلميين ـ إلى المناقشة النظرية والمنهجية للامكانات الذاتية الواقعية لكل من التاريخ وعلم الاجتماع ، وانعكاسات هذه الواقعية الذاتية على الطبيعة المنهجية لكل من النسقين .

وتقودنا المناقشات النظرية والمنهجية لكل من التاريخ وعلم الاجتماع إلى إثارة عدد من القضايا تصيغ في جملتها ما يمكن أن نطلق عليه اسم « الاشكالية المنهجية » . وتنبع هذه الاشكالية من الاختلاف على تحديد معنى « العلم » وطبيعته ومقولاته الأساسية ، لا سيما عند مناقشة هذه المقولات في ضوء الطبيعة النوعية للعلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع والتاريخ ، وما يستتبع ذلك من إثارة للجدل حول إمكانية تفرد علومنا الاجتماعية بمناهج متميزة تتسق وهوية هذه العلوم ، وتتمايز وفقاً لذلك عن تلك السائدة لدى العلوم الطبيعية .

بيد أن هناك إشكالية منهجية من طبيعة خاصة انفرد بها كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، وهي الاشكالية التي فرضها ذلك التساؤل الذي أثارته كوكبة ناضجة من باحثي هذين النسقين ، والذي يستهدف مناقشة مدى واقعية قيام جدل أو حوار بين كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، وما يمكن أن يسفر عنه هذا الجدل من تعيين لمظاهر الالتقاء والمفارقة بين النسقين ، الأمر الذي يثير بدوره تساؤلا حول امكانية التوصل إلى صيغة تركيبية Synthesis ـ تعتمد على مظاهر الالتقاء بين النسقين يمكن استخدامها في الدراسات السيسيوتاريخيةSociohistorical Studies والتي قد نجد نموذجا ـ جزئيا ـ لها في اهتمامات باحثي علم الاجتماع السياسي بالمعطيات التاريخية واعتمادهم عليها في كثير من دراساتهم (فؤاد ، ١٩٨٠ ، المقدمة) .

ـ٢ـ

ولعله توجس مشروع ذلك الذي يشكك في قيمة ما سوف نتوصل إليه من نتائج تتعلق بمظاهر الالتقاء والمفارقة بين التاريخ وعلم الاجتماع ، لا سيما تلك القيمة المتعلقة بحاضر هذين النسقين ومستقبلهما . ونحن لا ندعى قدرة خاصة على حسم هذا التوجس وازالة ذلك الشك . ولكن ما نود أن نؤكده هو أن محاولتنا الراهنة وان كانت تستهدف ـ في المحل الأول ـ **الفهم الواعي للمنهج كما يراد له أن يطبق في كل من التاريخ وعلم الاجتماع** ، إلا أن هذه المحاولة سوف

تقودنا إلى وضع **تصور مبدئي** ـــ قابل للمناقشة بطبيعة الحال ـــ ينطلق من مظاهر **الالتقاء** بين النسقين ويعرض للكيفية التي يمكن أن نتناول بها الظواهر السسيوتاريخية والتي يعني بها باحثو التاريخ وعلم الاجتماع والذي نعني به ذلك النمط من الباحثين **السسيوتاريخيين** من ذوى الأصول السسيولوجية أو التاريخية .

الا أننا ينبغي أن ننوه أن هذا التصور :

أ) محاولة مبدئية قابلة للجدل والمناقشة والتعديل بالاضافة والحذف .

ب) إن هذه المحاولة لتكشف عن **تصور خاص لكيفية الخروج من أزمة المنهج** كما يعيشها التاريخ وعلم الاجتماع أو ان شئت فهو حل جزئي للخروج من هذه الأزمة .

جـ) رغم أننا نستهدف خلق نوعية خاصة من الباحثين ، هم الباحثون السسيوتاريخيون ، إلا أن هذا لا يعني الغاء للهوية المتميزة لكل من التاريخ وعلم الاجتماع من الناحية **التخصصية** ، وان توصلنا إلى طاقم من مظاهر التقارب بينهما .

د) لا ندعى أن هذا التصور المقترح **نموذج نظري** Theoretical Model انما هو **خطوة** نحو بناء هذا النموذج الذي لن يتم الاكتمال إلا من خلال المناقشة والجدل ، فضلا عن الاختبار العلمي على حقب زمنية متباينة ولظواهر تاريخية مختلفة ، الأمر الذي يدعم هذا التصور من جهة ، ويضيف إليه ويعدل فيه من جهة أخرى .

ـ ٣ ـ

قد يثار تساؤل بصدد انتقائنا لكل من التاريخ وعلم الاجتماع ـــ دون غيرهما ـــ لعقد هذا الحوار بينهما وللكشف عن الطبيعة **الجدلية** التي يمكن أن تسم البناء المعرفي والمنهجي لكل منهما . وانتقاؤنا لا يخلو بطبيعة الحال من مبررات يمكن حصرها في ثلاثة **هي** :

أ) التساوق في الوجود :

فعلم الاجتماع (علم العمران البشري) والتاريخ يقعان من حيث النشأة التاريخية على متصل زمني واحد . فعبد الرحمن بن خلدون ـــ صاحب العمران البشري ـــ جعل من فهمه لتاريخ بعض الأمم الاسلامية ووضعه للقواعد المنهجية للاستقراء والتغير التاريخيين أساسا لفهم طبيعة ظواهر المجتمع والعمران كما أن تحديد هذه الظواهر من حيث سماتها وأسباب نشأتها وعلاقة بعضها بالبعض الآخر وعوامل ثباتها وتغيرها قد ساعدت كثيراً على فهم المسار التاريخي لكثير من الأمم الاسلامية ، كما كشفت عن عوامل نشأة هذه الأمم وأسباب تدهورها واضمحلالها . فكأن علم الاجتماع والتاريخ ـــ بل وفلسفة التاريخ ـــ قد تخلق كل منهما من رحم واحد ، وفي آن زمني واحد **Simultaneously** .

ب) أزمة الاعتراف بشرعية الوجود :

قدر للنسقين أن يواجها معاً ــ وان قاسمهما في الاشتراك بالاحساس بهذه الأزمة بعض العلوم الاجتماعية الأخرى ، ولكن بصورة أقل حدة ــ تحد أريد به تقويض أركان النسقين ، انطلاقا من أن شروط النسق العلمي وقواعده تأسيسا على منطق العلم في العلوم الطبيعية ــ لا تتسق على الاطلاق وطبيعة هذين النسقين ، ومن ثم لا يصح على الاطلاق أن يطلق عليهما اصطلاح « علم » .

ونتيجة لهذه الأزمة وكانعكاس لعدم اعتراف البعض بوجودهما كنسقين يتمتعان بمقومات الانساق المعرفية كما يدركها هذا البعض[١] تشعب باحثو علم الاجتماع والتاريخ إلى اتجاهات وتيارات مختلفة ، أبرزها **تياران : الأول** ، تيار يتسم بالمغالاة في الأخذ بالمنهج العلمي السائد في العلوم الطبيعية وتعد النزعة الوضعية خير ممثل لهذا التيار سواء في علم الاجتماع أو التاريخ ، وعلى عكس التيار الأول ، أراد التيار **الثاني** أن يبتدع تصورات منهجية مستقلة ويخلق طرقا للبحث جد متميزة ، آخذاً في الاعتبار الطبيعة المتفردة لهذين العلمين ، والهوية الخاصة (**بمادة البحث**) لدى كل منهما ، والتي تتمثل في **السلوك البشري** أو الانساني ، بما يحتوي عليه من أبعاد متشعبة وتركيبات معقدة . ولقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى حالة من القلق أو عدم الاتفاق المنهجي الذي مازال ــ في يقيني ــ مستمرا حتى لحظتنا الراهنة .

ج) وإذا كان البعدان السابقان يمثلان أبرز مبررين من مبررات اجرائنا لهذا الحوار بين التاريخ وعلم الاجتماع ، فإن هناك **مبرراً ثالثاً** قد ألمحنا إليه من قبل وهو أن المعطيات التاريخية Historical Data قد أضحت **أحد المصادر الهامة التي يستمد منها بعض باحثي علم الاجتماع** (لا سيما علم الاجتماع السياسي) الكثير من مقومات البحث لديهم ، ويجعلون منها أحد مجالات البحث والتقصي عند التعرض للظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة ، فالتاريخ بمعطياته المختلفة أصبح **منبعاً دائماً يستقي** منه علم الاجتماع الكثير من قضايا البحث والدراسة . كما أن المعطيات الاجتماعية (بمعناها الشامل) **لم تغب** عن اهتمامات باحثي التاريخ عند التعرض بالدراسة والبحث لاحدى الحقب التاريخية لما لها من دلا لة خاصة تتعلق بالبناء الاجتماعي موضوع الدراسة ، فكأن التاريخ وعلم الاجتماع ــ بهذه الرؤية التساندية ــ قد أعادا لنا اسهامات السلف والمتمثلة بصورة جلية لدى **عبد الرحمن بن خلدون** ، عندما **أكد** ــ من حيث لا يدري ــ **أن التاريخ وعلم الاجتماع وجهان لعملة واحدة** .

ــ ٤ ــ

وتحتم علينا تصوراتنا السابقة أن تتدرج أفكار مقالنا الراهن بحيث نكشف أولًا عن الموضوع أو الفكرة Thesis الخاصة بتمايز كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، ومظاهر هذا **التمايز** أو تلك المفارقة كما

يطرحها **دعاة التفرقة** بين هذين النظامين . ثم نتدرج **ثانياً إلى نقيض** هذا الموضوع أو تلك الفكرة Antithesis بحيث تكشف عن **مظاهر التقارب ومؤشرات التدالي** وخاصة فيما يتعلق بجزيئات **قضية التفسير** Explanation وتفصيلاتها ، وهو ما سوف يقودنا **ثالثا** إلى الكشف عن **الصيغة التركيبية** Synthesis والتي تتضمن تصورنا الخاص الذي لا يعدو وأن يكون خطة (لم ترق إلى مستوى النموذج) لتفسير المعطيات السسيوتاريخية .

ثانيا : في دعاوي الانفصال والمفارقة :

— ١ —

تنطلق أولى دعاوى المفارقة والانفصال بين التاريخ وعلم الاجتماع من ذلك التصور المنهجي الذي يرى في علم الاجتماع علماً يتسم **بالعمومية وشمولية** النظرة ، علماً يسعى نحو التوصل إلى طاقم القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية فهو علم Nomothetic بينما يرى نفس التصور أن التاريخ نسق يعني بدراسة الحالات الفردية الجزئية Ideagraphic ولا يعبأ بفكرة القانون العام كما هو الشأن بالنسبة لعلم الاجتماع (فؤاد ، ١٩٧٧ : ١٦) الذي يستهدف التعميم Generalization والتحكم Control والتنبؤ Prediction اعتماداً على مجموعة العامة ، وهو ما يعد أمراً عسيراً بالنسبة للتاريخ .

والتمييز السابق يأخذ من المنهج العلمي الطبيعي روحه ومضمونه ، حيث يرى أن العلم **الحق** هو ذلك العلم ذو النزعة التجريبية القادر على التوصل إلى القوانين Laws وما يرتبط بها من قدرة على التعميم بالصورة التي هي عليها في العلوم الطبيعية ، ولعل **النزعة الوضعية** التي سادت علم الاجتماع ردحاً طويلًا من الزمن قد أكدت على هذا الاتجاه بصورة أو بأخرى .

ورغم أن التمييز السابق يخلع على علم الاجتماع صفة العلمية ارتباطا بقدرته على التوصل إلى القوانين ويسلب التاريخ هذه السمة ، إلّا أن النزعة الوضعية[٢] والتي يُعد أوجست كونت Conte من أوائل الرواد الذين قاموا ببلورتها ونادوا بتطبيقها على علوم الانسان والمجتمع . أثرت أيضا فيما أسهم به المؤرخون وباحثو التاريخ إلى الحد الذي يمكن القول معه بظهور « تاريخ وضعي » (عبيد ، ١٩٨١ : ١٨٨) ثم ان هناك اتجاهاً ساد الدراسات التاريخية — ارتباطاً بالنزعة الوضعية — هو الاتجاه الطبيعي الذي يستند إلى منهج العلوم الطبيعية وينشد أن يصبح التاريخ علما بالمعنى الفيزيقي للعلم ، بالوصول إلى أحكام أو قوانين كلية تمكن من الاستفادة بها في الحاضر والمستقبل (صبحى ، ١٩٧٥ : ١٦—٢١) .

— ٢ —

ولم تحل سيادة النزعة الوضعية لدى كل من التاريخ وعلم الاجتماع دون أن يستمر دعاة التمييز

بين كلا النسقين في تشييد دعاواهم ودعم حججهم ، فيتخذون من بعدى الزمان والمكان تكئة يباعدون من خلالها بين هذين النظامين المعروفين ، **فعلم الاجتماع** عندهم يتميز بشمولية المكان والزمان ، يتناول الظواهر الاجتماعية دونما اعتبار لمحددات المكان ، فهو يتناولها في نطاقها المكاني العام ودون أن يعني بالفواصل الزمنية التي تحدد زمان حدوث الظاهرة من مجتمع لآخر timelessness الأمر الذي يوحى بأن الظاهرة متزامنة Synchronic ، في حين ان التاريخ كما تدعي هذه الفئة من العلماء ـــ ينتهي بحكم طبيعته ـــ الى تلك العلوم احادية المكان والزمان Diacharonic فهي تتناول الظواهر في مكان وزمان معلومين ومحددين . (Gultung, 1970: 24).

ويشير يفجيني زوكوف إلى ذات المعنى (ولكن بأسلوبه وباصطلاحاته التي تنهض أساساً على تبني اتجاه الصراع) حيث يذهب إلى أن الانتظامات التاريخية (كشيء يتميز عن القوانين السسيولوجية العامة التي تعمل فعلياً على نطاق حياة المجتمع بأسرها) إنما ترتبط بالمراحل الرئيسية للتصور الاجتماعي ، وبهذا التكوين الاقتصادي ـــ الاجتماعي أو ذاك . وبكلمات أخرى ، فانها تعمل داخل اطار علاقات اقتصادية ـــ اجتماعية معينة ، ومشروطة بمرحلة تاريخية نوعية محددة في تطور المجتمع (زوكوف ، ١٩٧٩ : ٤٥) .

واللافت فيما أشار إليه يفجيني زوكوف أنه (بصرف النظر عن اتجاهه النظري) قد ميّز بين كل من القوانين السسيولوجية والانتظامات التاريخية . الأولى تعمل في اللامحدود في المكان والزمان ، بينما تميل الثانية إلى تعيين بعدى الزمان (مرحلة تاريخية نوعية) ، والمكان (تكوين اقتصادي واجتماعي معين) . ويؤكد جالتنج Gultung هذه المقولة حين يذهب إلى أن كلا من التاريخ وعلم الاجتماع قد يصلا إلى افتراضات معينة تتعلق بظاهرة ما ، ولكن الافتراضات الخاصة بعلم الاجتماع يمكن أن تنبثق من دراسة مجموعة من الظواهر داخل مجتمعات مختلفة **واسعة النطاق وغير متقاربة** من حيث البعد الزمني ، أما الافتراضات التي يمكن أن يصوغها التاريخ فتنبثق من مجتمعات محدودة ، فضلا عن أنها **متقاربة** من حيث **المساحة الزمنية** كدراسة المجتمع الفرنسي تحت حكم لويس الخامس أو دراسة المدينة ـــ الدولة City - State في عصر النهضة الايطالية (Galtung, 1970:24) .

واتساقا مع التمييز السابق فالتفسيرات التي يقدمها التاريخ تتسم بواقعيتها نظراً لاهتمامها بدراسة حالة واحدة بعينها Singular في حين ان التفسيرات التي يقدمها علم الاجتماع باعتباره علما تعميميا ـــ على نحو ما يزعم أصحاب هذه الرؤية ـــ فيسعى نحو التوصل إلى طاقم من القوانين فتتمتع بمزية وصفية هي قدرتها على القيام بمسح نطاق مكاني أكثر اتساعا (Galtung, 1970 : 23) ولعل هذا ما حدا بالبعض إلى القول أن باحثي علم الاجتماع يعنون أساساً بالبحث عن النماذج النمطية Typical Patterns (خلال دراساتهم على المجتمعات المختلفة) التي تكتسب

دلالات عامة ، وهو الأمر الذي قد نجد نقيضاً له لدى علم التاريخ حيث تكون الدلالة هنا ذات طبيعة متفردة ، ارتباطاً بجزئية الظواهر التي يعني بدراستها وفرديتها (Wilson, 1979: 109) .

— ٣ —

وينعي البعض — في نطاق التمييز بين النسقين — على التاريخ عدم قدرته **على أن يتمثل الموقف التجريبي** متضمنا **المبحوث والسياق** معاً ، وهو ما يتصورون أن علم الاجتماع قد نجح في تحقيقه بوصوله إلى مرحلة الاستدماج Internalization أي استدماج الباحث مع المبحوث ، وهو ماعبر عنه ماكس فيبر Weber باصطلاح الفهم Verstehen وخاصة في إشارته إلى قدرة عملية الفهم على تقديم تفسيرات للظاهرة موضوع الدراسة وهو ما اصطلح على تسميته بالفهم التفسيري Explanatory = understanding = erkLárendes = Verstehen (Giddens, 1975: 169) .

وتفترض عملية الاستدماج أو الفهم درجة عالية من التواصل والاستغراق Involvement بين كل من الباحث والمبحوث ، وهو ما يتصور دعاة التمايز أنه قدرة خاصة لعلم الاجتماع لم ينجح البحث التاريخي بعد في الوصول اليها(٣) . وارتباطا بهذه المزية المتصورة لعلم الاجتماع فإن عملية **الاستدماج أو التواصل** بين الباحث والمبحوث لا تعني — كما يرى البعض — أن الباحث السسيولوجي سوف يسقط كل التمايزات القائمة بينه وبين موضوع بحثه ، بل ان الوعي بها — أي بهذه التمايزات — سوف يظل قائما ، وهو الأمر الذي يفتقر إليه الباحث التاريخي ، حيث يعجز عن إدراك تلك التمايزات القائمة بينه — كباحث — وموضوعات بحثه (Berkhofer, 1971: 11) **لبعد الشقة الزمنية** بينهما إذا ماكان يبحث في فترة لم يعاصرها ويدرس وقائع لم يخبرها .

وعلاقة الباحث بالمبحوث — كما طرحتها فكرة الفهم أو الاستدماج — تعد أحد محاور الجدل والخلاف في العلوم الاجتماعية وخاصة عند مناقشتها في ضوء مسألتي منهجية البحث في السلوك الانساني ، وتحليل هذا السلوك **وتفسيره (Berkhofer, 1971: 8)** . وتتصاعد حدة الجدل والخلاف عند تناول قضية العلاقة بين الظاهر والباطن من السلوك التي انقسم بشأنها منظرو العلوم الاجتماعية ، ففي الوقت الذي يرى فيه فريق منهم أن مهمة محللي علوم المجتمع لا ينبغي أن تتجاوز مظاهر السلوك الخارجي ، وهو السلوك الذي يمكن ملاحظته عمليا أو امبريقيا Empirically ، إذ أن ما يسمى بالمحتوى أو المضمون الداخلي Internal Component وما يرتبط به من فروض لا ينبغي أن يمثل أية أهمية بالنسبة لهذه العلوم لافتقاره إلى ما يسمى بالدليل أو البرهان الواقعي أو الامبريقي Empirical evidence .

غير أن ثمة فريقا آخر يوجه عنايته أساسا نحو دراسة المضمون الداخلي للسلوك كالدوافع والمثل والمشاعر والمقاصد ، ويرى أن الظواهر السلوكية الخارجية outside behavioral manifestations ما هي الا انعكاس لهذا المضمون الداخلي ، وتعبير عن الحالة الداخلية للفاعل

actor's interior state (Berkhofer, 1971:8) . ولا يخفى علينا أن أصحاب الاتجاه الأول أكثر تأثرا بالنزعة الوضعية Positivism عن ممثلي الاتجاه الثاني الذين يبدو تأثرهم الشديد بالنزعة المثالية Idealism ، لذلك ــ وانطلاقاً من قضية علاقة السلوك الخارجي بالمحتوى الداخلي ــ فإن الباحث التاريخي نظرا لأنه يتعامل عادة مع معطيات لماض لم يخبره ، فإنه عادة ما يفشل جزيئاً في أن يتخطى الظواهر السلوكية الملموسة (والتي تتمثل في الاثار والبقايا المادية الفيزيقية) حيث المضمون الداخلي لمنجزي هذه الظواهر الخارجية ، وهو ماجعل البعض يقترح على الباحث التاريخي غير المعاصر للأحداث أن يقوم بما يمكن تسميته باسم **اعادة خلق روح العصر** لكي يتسنى له فهم الوقائع المعنى ببحثها أو دراستها (Berkhofer, 1971: 15) .

وهذه الرؤية ترى أن علم الاجتماع ــ عكس التاريخ ــ قادر على أن يسبر غور مبحوثه بحيث يستطيع أن يعقد الصلة بين الظاهر والباطن من سلوكه ، ورغم المغالاة وحسن الظن بعلم الاجتماع ــ وهو ماسوف نناقشه فيما بعد ــ إلا أن هذه الرؤية قد نفت عن التاريخ أو الباحث التاريخي قدرته على التعامل مع معطيات الحاضر ، ولم تر أن علم الاجتماع يمكنه أن يتعامل مع معطيات الماضي .

وتأكيدا لعجز الباحث التاريخي على فهم المضمون الداخلي للفاعل من خلال الظواهر السلوكية المادية ، يرى بيركوفر Berkhofer أن الوثائق Documents وغيرها مما يعتمد عليه الباحث التاريخي تبدو عاجزة ــ مع غيرها من الأدلة الأخرى ــ على الكشف عن السلوك الفكري الداخلي للانسان (Berkhofer, 1971:17) . فالوثيقة ــ كما يذهب كار Carr ــ لا تستطيع أن تخبرنا بأكثر مما رصده كاتبها من حيث كيفية تفكير هذا الكاتب فيما حدث ، وكيفية تفكيره فيما ينبغي أن يحدث ... أو ما سوف يحدث . أو ربما تكشف الوثيقة عما أراده كاتبها من الناس أن يفكروا فيه وفقا **لتفكيره** هو ، أو تكشف هذه الوثيقة عن الكيفية التي فكر بها الكاتب نفسه فيما طرحه من أفكاره (Berkhofer, 1971: 17) .

وتسليمنا مع كل من بيركوفر Berkhofer وكار Carr فيما يتعلق بموقفهما من الوثيقة يرجع إلى أن الوثيقة رغم أهميتها بالنسبة لباحثي التاريخ وعلم الاجتماع ، إلا أنها تظل ــ فيما نرى محض تعبير عن رؤية خاصة وهي رؤية كاتبها او ممليها سواء كان فرداً عادياً أو حاكماً أو عالماً أو مؤرخاً ، وهذه الرؤية قد تكشف ــ في جزء منها ــ عن أوضاع اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أواقتصادية ... الخ لمجتمع من المجتمعات ، وقد تكون لها دلالة تكشف عن سمات بنائية Structural معينة ، بيد أنها **تعجز وحدها** عن الكشف عن الظواهر السلوكية الداخلية كالفكر والمشاعر والمثل والمقاصد والأهداف الكامنة للأفراد موضوع الدراسة .

ــ ٤ ــ

وثمة مثال يقدمه لنا الباحثون في التاريخ الأمريكي يكشف عن انقسام هؤلاء الباحثين ازاء

قضية **الباطن والظاهر** من السلوك ، وهو الانقسام الذي أدى إلى تباين رؤية كل باحث ازاء الظاهرة الواحدة . ففي سعيهم نحو دراسة (ظاهرة الديمقراطية) في مستعمرات القرن الثامن عشر تشعبوا إلى فريقين ، فريق يأخذ **بالسلوك الظاهري أو السلوك الفعلي العياني** ، وآخر يأخذ بالباطن من الفكر والمثل والقيم ، حيث ذهب الفريق الأول مؤكدا شيوع الديمقراطية انطلاقا مما لاحظوه من الممارسة الواسعة لحق الانتخاب Suffrage في حين استبعد الفريق الآخر فكرة سيادة الديمقراطية اعتماداً على عدم انتشارها (كفكرة) أو (كقيمة) رغم شيوع مبدأ حق الانتخاب (Berkhofer, 1971: 19) .

والمثال السابق يعكس لنا **عدداً من الحقائق هي** :

أ) أن قضية العلاقة بين الظاهر والباطن من السلوك أضحت تشغل حيزا من اهتمامات المعنيين بأمر كل من النظرية والمنهج في البحث التاريخي .

ب) أن بعض باحثي التاريخ أو مؤرخيه يميلون إلى الأخذ **بالعياني** من السلوك والظاهر منه ، بينما يفضل آخرون أن يتجاوز الظاهر إلى العمق حيث الفكر والمثل ، وهذا يعني أنهم مازالوا مختلفين بشأن هذه القضية .

جـ) إن الفريق الثاني الذي يتعامل مع الفكر والمثل والقيم الكامنة وان كان يكشف عن قدر من الوعي المنهجي إلا أنه لم يحاول أن يربط بين السلوك الظاهري وبين الوضع الداخلي للفاعل ، ولعل هذا ما يؤكده بيركوفر Berkhover حين يشير إلى أنه نادراً ما يسعى المؤرخ نحو ايجاد علاقة بين كل من العملية الفكرية والسلوك (Berkhofer, 1971: 20) .

د) يقودنا المثال السابق إلى التساؤل عن طبيعة عملية التفسير Explanation في البحوث التاريخية وإلى أي حد ترتبط القدرة على الربط بين الظاهر والباطن من السلوك أو ما يسمى بالعلاقات الممكنة بين الأفكار والممارسة Possible Connection between ideas and Practice.

هـ) وإذا افترضنا جدلا ــ على نحو ما يذهب بيركوفر ــ ان التفسير التاريخي يرتبط بقدرة الباحث على الكشف عن العلاقة بين الممارسة والفكر ، وان هذه القدرة ما تزال حلما يراود الباحثين في التاريخ ، فهل معنى ذلك أن عملية **التفسير في البحث التاريخي** لم تصب بعد أي نجاحات تذكر ؟ أم أن هناك **تصورا آخر للتفسير** في البحث التاريخي ؟ ثم مامدى **اقترابه أو ابتعاده** عن منطق التفسير في البحث السسيولوجي ؟ ثم ما علاقة التفسير في كل من النسقين بالنظرية أو النموذج ؟

— ٥ —

إن الوعي بالتفسير وأهميته بالنسبة للعملية البحثية (Hosper, 1970: 606) في كل من التاريخ

وعلم الاجتماع أضحى من المسلمات التي تجاوزت مرحلة الجدل والمناقشة لدى كل من نسقى دراستنا ، ولكن طبيعة هذا التفسير ووظائفه والمنطق الذي يكمن وراءه وعلاقته بالنظرية أو النموذج ما زال محل خلاف لا بين كل من التاريخ وعلم الاجتماع فحسب وانما أيضا بين المتخصصين في كل نسق على حدة .

ومن مظاهر الوعي بالتفسير في التاريخ ما يذهب إليه ادوارد كار Carr من أن المؤرخ العظيم ... أو المفكر العظيم هو الرجل الذي يسأل (لماذا ؟) بصدد الأشياء الجديدة ، أو في البيئات الجديدة (كار ، ١٩٧٦ : ٨١) ويستشهد بما أورده مونتسكيو Montesquieu في مؤلفه روح القوانين Esprit des Lois حيث يؤكد ــ أي مونتسكيو ــ أنه من السخف الاعتقاد أن (القدر الأعمى أنتج كل الآثار التي نشاهدها في العالم) (كار ، ١٩٧٦ : ٨٢) . كذلك يرى دراى Dray (وهو أحد المؤرخين الذين حاولوا أن يتوصلوا إلى شكل للتفسير يمكن استخدامه في البحث التاريخي) أن التفسير في التاريخ تنحصر مهمته في اماطة اللثام عن (الأسباب) التي تدفع الفاعل لكي يقوم بفعله والبحث عن المبرر أو المنطق الذي يكمن وراء الفعل الانساني (كار ، ١٩٧٦ : ٨٢) .

وأعتقد أننا لسنا في حاجة إلى التدليل على وعي باحثي علم الاجتماع بأهمية « التفسير » في البحث السسيولوجي (Stephens, 1968) . ولكن ما نود أن نشير إليه من واقع وعي كل من باحثي التاريخ وعلم الاجتماع فيما يتعلق بأهمية التفسير هو :

أ) إن التفسير أضحى مطلباً أساسياً لكل من النسقين إذ بات التوقف عند مرحلة الوصف (غير مرغوب) فيه بالنسبة لكليهما ، إذ أنه يقلل كثيراً من الأهمية العلمية للنتائج التي يتم التوصل إليها ، فلم يكتف باحثو هذين النسقين بالاجابة عن السؤال (ما ؟) أو (ماذا) ، بل أصبحت الاجابة عن السؤال (لماذا ؟) من المسائل التي دخلت في نطاق المسلمات في هذين النظامين .

ب) إن سيادة مقولة السببية في ارتباطها بالتفسير في التاريخ أصبحت أحد السمات الشائعة لدى المعنيين بأمر المنهج في هذا النسق المعرفي ، وهو انعكاس طبيعي للتأثر بالعلوم الطبيعية وبالنزعة الوضعية في العلوم الاجتماعية ، وهو مانجد نقيضه لدى علم الاجتماع (على الأقل في الآونة الراهنة) حيث أضحى التركيز على البحث عن العوامل factors من حيث تفردها أو تعددها .

جـ) ولكن شيوع السببية لدى منظرى التاريخ والمهتمين بمنهجيته لم يحل دون ظهور بعض الآراء التي نادت بتحرير هذا العلم من أسار الوضعية والعلوم الطبيعية كما هو الحال بالنسبة لكار Carr الذي يذهب إلى ما معناه إن كلمة (سبب) باتت قديمة الطراز بسبب بعض الالتباسات الفلسفية .. وكذلك بسبب ارتباطها المفترض بالحتمية (كار ، ١٩٧٦ : ص ٨٤) .

د) كذلك علم الاجتماع ، فرغم أن الاتجاه السائد الآن هو نبذ فكرة السببية إلّا أن البعض ما زال ينادي بها (Stinchcomb, 1968) لارتباطها بأفكار كالقوانين والتنبؤ والتحكم وهو ما يضفي ـــ كما يتوهمون ـــ على علم الاجتماع صفة العلمية .

هـ) وتنطلق حركة تحرير التاريخ من اسار العلوم الطبيعية من أن للانسان دون سائر الكائنات ـــ على نحو ما يذهب وليم دلتاي ـــ **وعيا بالزمان** ، وأن الطبيعة ـــ على نحو ما يرى لوتزه ـــ هي عالم **الحتميات** وان التاريخ هو عالم **الحرية** (صبحي ، ١٩٧٥ : ٢٩ ، ٤١) . ولعل الحملة التي شنها كارل بوبر Popper في كتابيه **عقم المذهب التاريخي**[٤] The Poverty of Historicism ومنطق البحث العلمي The Logic of scientific Inquiry على الفلسفات التي نادت بالحتمية في التاريخ (عبيد ، ١٩٨٠ : ٦) قد نبعت أساسا من ايمانه بفكرة الحرية بالنسبة للانسان .

و) ان الاجابة عن السؤال (لماذا ؟) سوف تظل أساسيا في كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، ويعني استمراره **استمراراً للحتمية وتشبثاً بالوضعية** أو منهجية العلوم الطبيعية ، إذ أنه كما يمكن أن ترتبط (لماذا ؟) **بالسببية** يمكن أن ترتبط أيضا **بفكرة العوامل** في تفردها أو تداخلها . لذلك فنحن **لسنا** مع **عبيد** فيما يذهب إليه من أننا في التاريخ لا **نملك** إلا الاجابة على (**كيف** ؟) حدث هذا ؟ ولكنه **من الصعوبة** بمكان الاجابة عن (لماذا ؟) حدث هذا (عبيد ، ١٩٨٠ : ٦) فواضح أن تصوره هذا ، الرافض للاجابة عن السؤال (لماذا ؟) نابع من اعتقاده بأن (لماذا ؟) ترتبط بفكرة السببية والقوانين العامة والتي ترتبط بدورها بالعلوم الطبيعية والتي يقف منها ـــ على ما يبدو ـــ موقف الرفض .

ان المفارقة بين التاريخ وعلم الاجتماع فيما يتعلق بقضية التفسير تحمل في طياتها بذور الالتقاء والتقارب ، إذ أنه في الوقت الذي مازال يعبر فيه غالبية باحثي التاريخ عن أن **منطق التفسير في جوهره واحد** في كل من **التاريخ** والعلوم **الطبيعية** على نحو ما يذهب هيمبل Hembel (صبحي ، ١٩٧٥ : ٢٥) نجد عكس ذلك لدى غالبية باحثي علم الاجتماع الذين نبذوا **الوضعية وتمردوا** على منهجية العلوم الطبيعية ، ففي الوقت الذي توجد فيه هذه المفارقة (رغم تمرد بعض باحثي التاريخ على الوضعية واصرار بعض باحثي علم الاجتماع على التشبث بمنهج العلوم الطبيعية كما أشرنا) ، إذا اعتبرت مفارقة حقيقة ، إلا أن التطور الذي طرأ على كل من النسقين قد نبه الأذهان إلى أهمية الفروض Hypotheses والنظرية أو النموذج Model كمقولات أساسية لا يستقيم التفسير دونها .

ولكن الدور الذي تقوم به **النظرية** أو **النموذج** كان محل خلاف بين باحثي التاريخ وعلم الاجتماع ، ففي الوقت الذي يتصور فيه غالبية باحثي النسق الأول (التاريخ)أن مهمة **النظرية** او

النموذج (بما يتضمنه من فروض) هو **الكشف** عن العلاقة بين **الظاهر والسلوك** وصولا إلى (**علة**) هذا السلوك (**وأسبابه**) الجوهرية ، يذهب باحثو النسق الثاني (علم الاجتماع) إلى أن مفهوم النظرية مفهوم واسع ، إذ أن نظرية علم الاجتماع يجب أن تعبر تعبيراً واضحاً وشاملاً عن موضوع علم الاجتماع ... والوظائف العلمية والمجتمعية التي عليها الوفاء بها والتى تجعل لوجوده معنى ودلالة بالنسبة للعلوم الأخرى .. وان نظرية علم الاجتماع يجب أن يكون موضوعها الأساسي الانسان والمجتمع مركزة في هذا على ما هو ضروري ، وعلى ما يميز الانسان عما عداه من المخلوقات ، وعلى ما هو عام تاريخياً ، وفي الزمن المعاصر . وان العلاقات داخل الجماعات وبينها ـــ أيا كان حجم هذه الجماعات ومنشؤها ومسمياتها ـــ حد أدنى ضروري في التحليل **وان البناء الاجتماعي اطار ووعاء للتفسير** (عبد المعطي ، ١٩٨١ : ٨٧ ، ٤٢) .

فالنظرية في التاريخ تتسم بالتجديد وبأنها تتناول (النوعي) من الظواهر فضلا عن اهتمامها الأساسي بتفسير علاقة السلوك الخارجي بالمضمون الداخلي . أما النظرية في علم الاجتماع **فهي** رؤية شمولية عامة تعني بالبناء الاجتماعي في كليته وشموليته وديناميته ، وذلك بالتركيز على العلاقات الموضوعية بين الانسان والانسان ، وبين الانسان والزمان والمكان ، وما يصاحب ذلك من عمليات أساسية ، كالصراع ، والأفعال والوعي والاعمال والانتاج .. الخ (عبد المعطي ، ١٩٨١ : ٣٤) .

ولسوف ينطلق تصورنا **لمظاهر الالتقاء والتقارب** بين النسقين من هذه الدعاوي التي أرادت أن تفصل ما بين علم الاجتماع والتاريخ ، وهي دعاوي أرادوها (**منهجية**) ، بيد أنها ـــ كما سنرى ـــ أضحت دعاوي تعتمد على **تمايزات هي** إلى **الشكل** أقرب .

ثالثا : علم الاجتماع والتاريخ : خطوات نحو الاقتراب :

تتداعى حجج دعاة التمييز بين علم الاجتماع والتاريخ وتسقط غالبية دعاواهم إذا ما عرفنا أن هناك مظاهر للاقتراب واقعة بالفعل ولا تحتاج إلا لليسير من الأدلة والبراهين ، بيد أن هناك مظاهر أخرى ـــ أو ان شئت خطوات أخرى ـــ « **تتصور** » أن لها من القدرة والامكانات ما تستحق أن يكون لها فضل تقارب كل من النسقين معاً ، غير أنها تطلب قدراً كبيراً من المناقشة للتدليل عليها والبرهنة على امكانية تحقيقها .

فمناقشتنا لخطوات الاقتراب بين علم الاجتماع والتاريخ سوف تتخذ مسارين :

الأول : مظاهر التقارب **كما هي واقعة بالفعل** .

الثاني : مظاهر التقارب من حيث الامكانية **المحتملة أو المتوقعة** .

أ) مظاهر التقارب كما هي واقعة بالفعل

— ١ —

وكما أشرنا في مقدمة هذه الدراسة ، أنه قد شاء قدر كل من التاريخ وعلم الاجتماع أن يواجها معا أزمة من أعتى الأزمات وأشدها ضراوة هي **أزمة الاعتراف بشرعية الوجود** ، وهي الأزمة التي اتخذت **مظهرين** : **الأول** يتمثل في ذلك **الرفض** المطلق لطبيعة البناء المنهجي لكل منهما تأسسيا على أن كلا النسقين لا يتمتعان بذات الشروط التي تكون نسقاً علمياً متكاملًا ، فهما إلى **الفن والأدب** أقرب . ولا يخفى علينا أن هذا الاتجاه الرافض كان انعكاساً لسيادة المنهج العلمي للعلوم الطبيعية في عصر التنوير **Enlightenment** وهو العصر الذي أخضع كل شيء لمقولة العقل واستباح نقد العلوم والمعارف — بل والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية وفقا لهذه المقولة (العقل) وما يرتبط بها — كما يتصورون — من قضايا فرعية كالوثوق في المنهج العلمي الطبيعي والايمان بالمنهج التجريبي الأمر الذي أخرج الكثير مما اصطلحنا على تسميته باسم العلوم الاجتماعية من زمرة العلوم وأبعدها عن حقيقة تلك العلوم .

أما المظهر الآخر الذي يمثل **أزمة الاعتراف بشرعية وجود** هذين النسقين **فهو ذو بعدين** : البعد **الأول** فذلك الذي كشف عنه شغف كوكبة كبيرة من منظري علم الاجتماع والتاريخ بمحاكاة مناهج البحث في العلوم الطبيعية وهو الاتجاه الذي تمثل في النزعة الوضعية **Positivism** . أما البعد **الثاني** لهذا المظهر ، فهو على نقيض البعد الأول إذ أنه في الوقت الذي سعى فيه البعض إلى تأكيد علمية الاجتماع والتاريخ بل والمبالغة في ذلك ، انصرف آخرون — في مسيرة البحث عن الوجود — إلى التأمل والتنظير العلميين وإلى الخلق والابداع المنهجيين ، وهي عمليات قد انطلقت أساسا من خلال الوعي الجيد بالماهية المتميزة لهذين النسقين والاستبصار الناضج بهوية الواقعة الاجتماعية ومدلول الظاهرة الانسانية .

ونحن لا ندعى أن الفريق الثاني قد أصاب نجاحات كبرى في نطاق التفرد بمناهج جد متميزة عن تلك السائدة في العلوم الطبيعية ، ولكن هذه النجاحات على ضآلتها قد كشفت عن اتجاه متميز يضمر نية الاستقلال عن منهجية العلوم الطبيعية ويعلن التمرد على دوجماطيقية النزعة الوضعية .

ويمثل و.س. جيفونز النزعة القائلة بعدم علمية التاريخ حيث يذهب إلى أن ... التاريخ لا يمكن أن يكون علماً لأنه يعجز عن اخضاع الوقائع التاريخية لما يخضعها له العلم من المعاينة والمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة ، وبذلك لا يمكن في دراسته استخلاص قوانين ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية ، وهذا لا يجوز أن يجرده من صفة العلم (عثمان ، ١٩٧٧ : ١٦) .

أما ف. هونشو — وهو من رافضي مبدأ التأسي بمنهجية العلوم الطبيعية — فيذهب إلى أنه على

الرغم من أننا لا يمكننا أن نستخلص من دراسة التاريخ قوانين علمية ثابتة على غرار ما هو كائن في العلوم الطبيعية (عثمان ، ١٩٧٧ : ١٧) ، ويرى هونشو أيضا أن التاريخ هو مزاج من العلم والأدب والفن في وقت واحد (عثمان ، ١٩٧٧ : ١٧) ، وهو ما يؤكده شارل سينولوس أيضا من أن التاريخ علم الماضي ما في ذلك ريب ، لأننا نستطيع أن نطلق كلمة علم على كل مجموعة من المعارف المحصلة عن طريق منهج وثيق للبحث في نوع واحد معين من الوقائع (بدوي ، د.ت ١٧) .

فالآراء السابقة وغيرها بالنسبة لدعاة الوضعية في علم الاجتماع قد أكدت أن النسقين قد **تلازما** في الوقوع فيما يسمى (**باشكالية الوجود**) أو (أزمة البحث عن الهوية) ولعل هذا التلازم في الاحساس بالأزمة لا يرجع فقط إلى أن كليهما قد وقعا في بؤرة اهتمام واحدة ، وهي البحث في السلوك الانساني ، ولكن الأمر قد يرجع ــ تاريخيا ــ إلى أعمق من ذلك إذ أن كليهما قد **خلق من رحم واحد** . فعبد الرحمن بن خلدون مؤسس علم العمران البشري (علم الاجتماع) قد وضع اللبنات الأولى والأسس الخاصة بهذا العلم من خلال رؤيته الناقدة **لتاريخ** بعض المجتمعات الاسلامية وتصوراته **المنهجية** عن عملية النقد التاريخي Historical Criticism الأمر الذي جعل البعض يرى أن دراسته لظواهر العمران البشري ــ من خلال استقرائه لتاريخ بعض المجتمعات ــ قد أدى إلى تأسيس القواعد المنهجية لفسلفة التاريخ والنقد التايخي .

ــ ٣ ــ

ولعل فكرة **التلازم في الظهور** كما اتضحت لدى عبد الرحمن بن خلدون ــ وهي احدى مؤشرات التقارب بين النسقين ــ قد تأكدت لدى لفيف كبير من علماء الاجتماع وفلاسفة التاريخ ، فان غالبية كتابات دور كايم Durkheim وماكس فيبر Weber (وخاصة في دراساته الخاصة بالعلاقة بين الدين والاقتصاد) وكارل ماركس Marx لم تبدأ من فراغ بل انطلقت من خلال استقراء (تاريخ) العديد من المجتمعات ، وهذا في حد ذاته يثير بعض التساؤلات حول مدى اسهام **المعطيات التاريخية** Historical Data في تشييد العديد من النظريات السسيولوجية ، إلا أن هذا لا يعني أن الوعي بالتمييز بين ماهو اجتماعي و ماهو **تاريخي** لم يكن قد تأسس بعد ، بل أن ما أشرنا إليه يكشف عن أحد مظاهر التساوق أو الاعتمادية المتبادلة Interdependence بين النسقين بحيث يزود كل منهما الآخر بما يمكن أن يسهم في دعم بنائه النظري أو **فهم** المعطيات الأمبريقية **وتفسيرها** .

وتقودنا فكرة **التساوق** إلى **مظهر** آخر من مظاهر **الاقتراب** بين التاريخ وعلم الاجتماع وأعني به فكرة **الاتساق في الهدف** Consistency of Goal الذي يتحدد في البحث عن **هوية السلوك الانساني في ثباته وتفسيره** بما يتضمنه من ظواهر قد يهم تناولها في بعدها (**الحاضر**) أو من خلال

بعدها (**التاريخي**) . والبعدان الآني والماضي يشترك فيهما كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، فالباحث التاريخي ــ يمكنه أن يجعل من (**الحاضر**) محورا لدراساته وهوتكشفه عملية التأريخ لمرحلة يعاصرها المؤرخ ويكتب عنها بالوصف والتحليل والتفسير ، كذلك فان الباحث السسيولوجي يمكنه أن يجعل من أحداث (**الماضي**) نقطة للانطلاق في دراساته وبحوثه المختلفة ، فالحاضر لم يعد **مقصوراً** على باحثي علم الاجتماع ، في الوقت الذي لم يعد فيه الماضي **حكراً** على المتخصصين في البحث التاريخي .

ويتأكد هذا المظهر فيما أشار إليه هيجل Hegel من أن التاريخ **النظري** (وهو التاريخ الذي لا يعيش المؤرخ أحداثه بل يتجاوز العصر الذي يعيش فيه لكي يؤرخ لعصر آخر ، وهو في هذا يتماثل مع علم الاجتماع الذي يمكنه أن يتعامل مع معطيات تاريخية لم يعاصرها باحثوه) في مستواه **الرابع** (الجزئية والعمومية) هو تاريخ **جزئي** لأنه لا يتحدث عن تاريخ الانسان بما هو انسان وانما باعتباره جزءاً من هذا التاريخ (هيجل ، ١٩٨٠ ، مقدمة المترجم : ٥١) .

واشارة هيجل السابقة تعني أن التاريخ ــ النظري ــ في مستواه الرابع لا يتعامل مع المطلق في الزمان والمكان ، فالوقائع التاريخية كما يرى سينوبوس محددة المكان والزمان فقد وجدت في عصر وفي مكان معلومين (بدوي ، سنة النشر غير مذكورة ، ص ٧٨) ، وهو ما نجد نظيره لدى الوقائع الاجتماعية التى تتعامل مع الجزئي في الظاهرة في الزمان والمكان ، فدراسة علم الاجتماع لظاهرة كظاهرة الزعامة السياسة Political Leadership (وهي ظاهرة محددة) لا تتم بصورة مطلقة فهي تحدد مكانا (أي تحديد البعد المكاني والمجتمع الذي تدرس من خلاله الظاهرة) وتحدد **زمانا** (سواء كانت في لحظتها الراهنة أو في بعدها التاريخي ، وهنا تتحدد أيضا اللحظة التاريخية بداية ونهاية) .

فالرؤية السابقة ــ وهي احدى مظاهر التمرد على النزعة الوضعية ومحاكاة العلوم الطبيعية ــ والتى ترى ان كلًا من التاريخ وعلم الاجتماع يتعاملان مع (**المحدود**) و (الجزئي) سواء كان في الظاهرة أو في الزمان والمكان ، سوف تقودنا إلى مناقشة **مظاهر الاقتراب** بين كل من النسقين من حيث الاحتمال والتوقع .

ب) : مظاهر التقارب من حيث الامكانية المحتملة أو المتوقعة

ــ ١ ــ

وثمة مظاهر أخرى للتقارب لا أخالني متيقنا من اتفاق منظري علم الاجتماع والتاريخ بشأنها ، ولا أعتقد أن المعنيين بأمر المنهج في هذين النسقين قد فكروا ــ أو شاءوا أن يفكروا ــ في تلك المظاهر التي يمكن أن تقرب بين كل من علم الاجتماع والتاريخ .

ولا تنطلق تصوراتنا لتلك المظاهر من فراغ ، بل انها تنهض أساسا على **فهمنا** لطبيعة كل من الواقعتين التاريخية والاجتماعية ومن ثم وعينا بالهوية المتميزة لكل من التاريخ وعلم الاجتماع ، الأمر الذي يدعونا إلى **التأكيد على أن** :

أ) محاولتنا لرصد هذه المظاهر لا **تدخل في نطاق الابداع الخاص** ، بقدر ما تندرج تحت مقولة **الاسهامات الاجتهادية** الرامية **نحو فهم أعمق** للانساق المعرفية المعنية بالسلوك الانساني ، ومنها علم الاجتماع والتاريخ .

ب) لمقولتي (العلم) و (المنهج العلمي) أسسها المعترف بها بالنسبة للعلوم الطبيعية والتي تتسق وماهية هذه العلوم ، بيد أن هاتين المقولتين قد تمايزا ـــ بصورة فارقة ـــ إذا ما أريد لهما أن يطبقا على العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع والتاريخ .

جـ) التمايز في تطبيق مقولتي العلم والمنهج العلمي على التاريخ وعلم الاجتماع ليس **تمايزاً مفتعلاً** بقدر ماهو تمايز ينهض على وعي بطبيعة هذين النسقين .

د) هذه المظاهر تتناول أهم مقومات البناء المنهجي Methodological structure لكل من التاريخ وعلم الاجتماع حيث تتناول قضايا التفسير والفروض والقوانين والتنبؤ ..... الخ .

هـ) محاولتنا هذه سوف تظل **محض رؤية خاصة أو اجتهاد خاص** لاترق إلى مستوى **الكلمة الفصل** .. ولكن أين هي الكلمة الفصل في علومنا الاجتماعية ؟

ـ ٢ ـ

تضفي مرحلة **التفسير** الخاص بكل من التاريخ وعلم الاجتماع على النسقين **أهمية** كبرى ، كما أنها تجعل من نتائج الدراسة أمرا **جديرا بالثقة** ، فضلا عن أن هذه المرحلة تعد **مؤشرا** ـــ لا سبيل إلى انكاره ـــ على النضج العلمي لكل من هذين النسقين المعرفيين ، فالوقوف بمعطيات الدراسة عند مرحلة الرصد والتسجيل والوصف يقلل كثيرا من قيمة المعرفة المستقاة من البحث التاريخي أو السسيولوجي ، لذلك فان كوكبة كبيرة من الباحثين في التاريخ وآخرين من السسيولوجيين قد أدركوا هذه الحقيقة ـــ وان شذ البعض عن ذلك ـــ وهي الحقيقة التي مفادها أن الاجابة عن السؤال (**لماذا**) ينبغي أن تكون احدى الخطوات المنهجية الهامة التي يجب أن يوليها الباحثون في التاريخ وعلم الاجتماع اهتماما خاصا .

وإذا كان بعض المنظرين والمعنيين بأمر المنهج في هذين النسقين قد نظروا إلى مرحلة التفسير باعتبارها مرحلة البحث عن (الأسباب) انطلاقا من تأثرهم بفكرة **السببية** Causality وهو الأمر الذي **نتحفظ** عنده ، إلا أن هذا الاتجاه لا يحول دون التأكيد على التفسير ـــ بصرف النظر عن فكرة السببية أو العوامل ـــ أضحى أحد المسائل المنهجية الهامة التي أصبح الخلاف حولها من **الندرة** بحيث يكاد أن يختفي .

ولكن ما يعنينا في الواقع هو تلك **القضايا** ذات **الصلة** الوثيقة بعملية التفسير والتي **مازال الخلاف قائما** حولها ، لاسيما عند **المقارنة** بين التاريخ وعلم الاجتماع ، وهذه القضايا هي :

أ) الفروض وعملية التفسير .

ب) دور النظرية أو النموذج في التفسير .

جـ) القدرة على الوصول إلى قوانين عامة

د) قضيتا التنبؤ والتحكم .

ومفهوم التفسير Explanation(٥) ـــ كما هو وارد في بعض قواميس علم الاجتماع والعلوم السلوكية ، فضلا عن الكتابات السسيولوجية المختلفة ـــ وان اختلف في بعض تفصيلاته من باحث إلى آخر ، إلا أن هناك اتفاقا عاما حول بعض المبادىء المحورية لهذا المفهوم . ولكن من الملاحظ أن غالبية الكتابات التي دارت حول هذا المفهوم قد استخدمت لفظي Causses و Causation ولم يرد اصطلاح Factors إلا في القليل النادر وخاصة عند الحديث عن العوامل الاجتماعية Social Factors سواء أكان في علم الاجتماع أم التاريخ ، ولعل شيوع لفظي (أسباب) و (السببية) يعني أن **الاتجاه الوضعي** في علم الاجتماع والتاريخ والتأثر الشديد **بمنهجية العلوم الطبيعية** مازال لهما السيادة على كتابات المتخصصين في علم الاجتماع والتاريخ .

الا أن هناك مفهوما آخر هو علم الاجتماع التفسيري أو التأويلي Interpretative الذي أورده متشتل Mitchel في قاموسه الشهير عن علم الاجتماع (لاحظ استخدامه لاصطلاح Interpretation وهو استخدام يختلف عن اصطلاح Explanatin الأكثر شيوعا) ، حيث يذهب إلى أن علم الاجتماع التفسيري أو التأويلي ينطلق من قضية اسياسية مفادها أن كل التحليلات الخاصة بالمواقف الملموسة هي تحليلات تفسيرية ، إلا أن هذه التحليلات تختلف ـــ فقط ـــ في درجة الجدل النظري ، ومدى الثقة في فروضها (Mitchel, 1970: 101) .

ويميل وولمان Wolman في قاموسه المعنون « العلوم السلوكية Behavioral Sciences إلى النظر إلى عملية التفسير من **زوايا ثلاث هي** :

أ) تبسيط الفكرة والعمل على تبسيطها .

ب) تفسير الحادثة أو الموضوع من خلال تحديد الظروف التي تعمل على خلق تلك الحادثة أو هذا الموضوع (وهو يعني بذلك الظاهرة موضوع الدراسة) .

جـ) التوصل إلى أسباب محددة « Causes » (Wolman, 1975:133) .

أما هنري فيرتشيلد Fairchild فيستخدم اصطلاح السببية الاجتماعية Social Causation لكي يشير من خلاله إلى (المبدأ) الخاص بالعلاقات الاجتماعية والذي يقوم ـــ أي هذا المبدأ ـــ

بتبرير (النتيجة) التي يمكن توقعها من خلال طاقم (العوامل) أو (الظروف) التي تعمل على خلق حادثة أو حالة معينة (Fairchild, 1973: 277) .

ويقابل اجماع الباحثين في علم الاجتماع على أهمية التفسير في البحث السسيولوجي (بصرف النظر عن المنطلق الايديولوجي لكل باحث ، أو لكل مجموعة من الباحثين) اعراض من بعض المتخصصين في عملية البحث التاريخي (وان كان هناك وعي في الآونة الراهنة بأهمية التفسير لدى فئة كبيرة من المهتمين بالبحث التاريخي) ، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته لدى اتباع كليو Clio's Followers الذين لا يؤمنون بأن معرفة المحكات الفنية للتفسير ـــ كما ناقشها الفلاسفة ـــ تعد أمرا هاما بالنسبة لعملهم كمؤرخين (Berkhofer, 1971 : 270) .

والوعي بأهمية التفسير في البحث التاريخي تتضح فيما أشار إليه بيركوفر Berkhofer من أن القدرات التفسيرية للتأريخ ينبغي أن تتجاوز الظاهر من السلوك إلى الحالة الداخلية للفاعل Actor's interior State (Berkhofer, 1971:270) وما يهمنا في تلك الفقرة هو ذلك الوعي بضرورة التفسير وأهميته ، والذي أكده أيضا عثمان حينما أشار إلى أنه لا بد للباحث التاريخي من السعي إلى محاولة الوصول بقدر المستطاع إلى معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث الوقائع التاريخية .... والباحث مضطر أحيانا لأن يضع بعض الفروض التي يتخيلها من ظواهر الحقائق التي تعرض له ، ويحاول أن يجد **التعليل أو التفسير** الذي يناسب هذه الفروض واحدا فواحدا حتى يصل إلى ما يقنعه (عثمان ، ١٩٧٧ : ١٨٥ ـــ ١٨٧) .

ـــ ٤ ـــ

وإذا كان التفسير Explanation كبعد هام من أبعاد البحث التاريخي والسسيولوجي قد وجد ما (**يشبه**) الاجماع بين باحثي التاريخ وعلم الاجتماع (بسبب شذوذ البعض عن ذلك الاجماع) فان هذا **الاتفاق** قد تجلى بصورة أوضح لدى مسألة الفروض Hypotheses في علاقتها بعملية التفسير . ولعل ما يشير إليه سملر Neil J. Smelser وزملاؤه من أن الفروض تعد أحد أنماط التفسير السسيولوجي Sociological Explanation والتي تتضمن نموذجا Model أو نظرية لتفسير السلوك الانساني (Smelser, 1969: 32-33) ليؤكد أهمية الفروض بصورة أو بأخرى .

والاعتراف بأهمية الفروض في كل من البحثين التاريخي والسسيولوجي يتضح فيما يذهب إليه بيركوفر Berkhofer من أنه ينبغي على المؤرخ أن يلعب **دورين** ـــ بصفة دقيقة ـــ دوره **كمؤرخ أو كباحث تاريخي ، ودوره كعالم اجتماعي** . وهذا الدور **الأخير** يتكشف عندما **يقوم المؤرخ بصياغة فروضه النظرية التي** يقيم على أساسها تفسيره للسلوك الانساني (Berkhofer, 1971: 18-19) .

اذن هناك ما يشبه الاقتناع بأهمية الفروض ـــ ارتباطا بعملية التفسير ـــ لدى كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، **وهذا الاقتناع يعد مؤشرا على مدى التقارب الذي يمكن أن يقوم بين النسقين** ، بل أن هذا التقارب يمكن أن يحدث بصورة أكثر جلاء إذا ما عرفنا أن الفروض (اختيارا وصياغة واختبارا) في كل من التاريخ وعلم الاجتماع تخضع لعدد من **الاعتبارات** من أبرزها **المنطلق الفكري أو الايديولوجي للباحث** .

ويسوق لنا بيركوفر Berkhofer **مثلا** يكشف من خلاله عن مدى **تدخل التصور الفكري أو الأيديولوجي** في تأسيس الفروض وصياغتها والاستنتاجات التي يمكن أن تؤسس وفقا لها ، **فشخصية تاريخية** كشخصية **أندروجاكسون** Jackson يمكن أن ينظر إليها من خلال **أربع زوايا** ، أو من خلال **أربعة فروض** ، **يمثل** كل فرض **اتجاها أيديولوجيا وفكريا** معينا .

أ) **الاتجاه الأول** : ينظرالى جاكسون Jackson باعتباره **ممثلا للفلاحين** الغربيين .

ب) **الاتجاه الثاني** : يرى في جاكسون Jackson **ممثلا هلبروليتاريا الحضرية الشرقية** .

جـ) **الاتجاه الثالث** : ينظر إلى جاكسون Jackson على أساس أنه **ممثل للرأسماليين الواعدين أو الموقعين** .

د) **الاتجاه الرابع**: هو الاتجاه الذي يؤسس فروضه على اعتبار أن جاكسون Jackson **مواطن أمريكي يخشى** (**التغير**) في عصر التحول السريع (Berkhofer, 1971: 24) .

والمثال السابق يؤكد الدور الذي **تلعبه أيديولوجية الباحث** في تأسيس الفروض (وبالتالي سوف يؤثر هذا في صياغة النموذج أو النظرية الخاصة بالتفسير) . ويشير بير كوفر Berkhofer إلى ذات المعنى حين يذهب إلى أن الاتجاهين الأول والثاني في تفسير ظاهرة جاكسون Jackson ينهضان على اساس **الصراع الطبقي للأحكام الاخلاقية بالليبرالية ـــ الريفية ـــ الحضرية** Bural Urban Liberalism - في حين أن التفسيرين الثالث والرابع لذات الظاهرة ينطلقان أساسا من تبني مفهوم الاتفاق الثقافي العام Cultural Consensus (Berkhofer, 1971: 24) .

وكما يرى بيركوفر Berkhofer فان الجدل السائد بين **المؤرخين** الامريكيين حول التفسير القائم على الصراع Conflict أو ذلك الذي ينهض على الاتفاق العام Consensus يعتمد ـــ أي ذلك الجدل ـــ على طاقم الفروض التي تمت صياغتها عن الطبيعة الأساسية للمجتمع (Berkhofer, 1971: 24) .

ولا تكمن **القدرة** على **الالتقاء** بين النسقين في مسألة **الوعي** بأهمية الفروض في البحثين التاريخي والسسيولوجي فحسب ، وانما تتكشف هذه الامكانية أيضا فيما ترتبط بالفروض (ثم النظرية أو النموذج) من **اعتبارات أيديولوجية** قد سلّم كل من التاريخ وعلم الاجتماع بوجودها ،

وانها جزء لا يتجزأ من النسق المعرفي أو الفكري للباحث ، ولعل هذا ما يؤكده لنا علم إجتماع المعرفة Sociology of Knowledge .

والاعتبارات الأيديولوجية لا تتعارض ــ كما يتصور البعض ــ وتوفر الموضوعية Objectivity ولكن بغير المعنى التي هي عليه في العلوم الطبيعية (فؤاد ، ١٩٨٠) ، ولكنها الموضوعية التي تتسق وطبيعة العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع والتاريخ ، لذلك فان ما ينوه به بيركوفر Berkhofer يحمل قدرا من الصدق ، إذ يقول ان المؤرخين عندما يختارون وقائعهم طبقا لاطارهم التصوري ، فان اختيارهم هذا لايعني أنهم ليسوا موضوعيين أو علميين كما يظن الكثيرون منهم (Berkhofer, 1971: 25) .

ــ ٥ ــ

وقد لا تكتمل دائرة التقارب بين التاريخ وعلم الاجتماع انطلاقا من مسألة الفروض دون الاشارة إلى مدى وعي باحثي علم الاجتماع والتاريخ **بأهمية النظرية أو النموذج** والدور الذي يلعبه أي منهما في عملية التفسير . ولكن من المؤكد أن **الوعي** بأهمية النظرية سوف **يسرع** بخطوات التقارب بين النسقين . وإذا كان منظرو علم الاجتماع كادوا أن يتفقوا على أهمية النظرية وضرورتها بالنسبة للبحوث السسيولوجية سواء أجريت على الحاضر أو الماضي لا سيما تلك الأهمية المرتبطة بالعملية التفسيرية على نحو ما يذهب هارولد فالدينج H. Falding الذي يؤكد على أنه لكي تكون النظرية علمية يجب أن تكون ذات قدرة تفسيرية (عبد المعطي ، ١٩٨١ ، ص ١٥) ، فإذا كان المنظرون السسيولوجيون قد تعارفوا على ذلك ، فان بعض منظري المنهج في علم التاريخ قد أدركوا مؤخرا أهمية الدور الذي تلعبه النظرية في عملية البحث التاريخي .

ويرى بيركوفر Berkhofer أن هناك مستويين للتفسير ، المستوى **الأول** هو المستوى الوصفي Descriptive الذي يبحث عن اجابة للسؤال (**ماذا ؟**) أو (**ما ؟**) . أما المستوى **الثاني فهو** المستوى التعليلي أو التفسيري الذي يبحث عن اجابة للسؤال (لماذا ؟) لماذا حدث ؟ وكيف ؟ . ويرى أن الاجابة عن تساؤلات المستوى الأول تتضح في مجرد تسجيل الحوادث عن طريق تنظيم الاجابات في شكل سردي روائي Narrative . أما التاريخ الحق فهو التاريخ الذي يحاول أن يجيب عن تساؤلات المستوى الثاني في صيغتها الكلية Synthesis وهو مالا يمكن أن يتحقق دون نظرية (Berkhofer, 1971: 284) .

ولكن من الملاحظ أن بيركوفر قد تبنى النظرية السلوكية أو المدخل السلوكي Behavioral Approach في فهم الظاهرة التاريخية وتفسيرها بالتركيز على الموقف السلوكي الواقعي ، ايمانا منه بأن التفسير الحق هو ذلك الذي يستطيع أن يسبر غور الحالة الداخلية Interior State للمبحوثين موضوع البحث والدراسة الأمر الذي يحقق عملية توحد Identification الباحث مع

المبحوث ، وهو ما لايمكن أن يتحقق ـــ كما يتصور بيركوفر ـــ الا من خلال المدخل أو النظرية السلوكية Behavioral Theory .

وأيًا كان الرأي فيما أورده بيركوفر فيما يتعلق بالنظرية السلوكية ، فان ما يهمنا في الواقع هو ذلك (**الوعي**) بأهمية التفسير في الدراسات التاريخية ، وهو في حد ذاته أحد **المظاهر** الكبرى **للتقارب** بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ولعل هذا ما أكده ويلسون M. J. Wilson حين ذهب إلى أن **تفسير** أي حادثة انسانية ينبغي أن تستخدم **نظرية** بناء على **فروض** تم اختبارها وتحقق صدقها .

ولذلك ـــ وبناء على التماثل في الوعي فيما يتعلق بالفروض والنظرية لدى كل من التاريخ وعلم الاجتماع ـــ فان وجهة النظر التي ترى أن علم الاجتماع ـــ وهي رؤية مستقاة من النزعة الوضعية ـــ يعد مؤرخا أعلى Super-Historian من حيث أنه يعمل على **رفع التاريخ إلى درجة العلم** باستخدام المنهج العلمي في معالجة الحقائق التي يتوصل إليها (عبيد ، ١٩٨١ ، ص ٨٩ـــ٩٠) . ووجهة النظر هذه لامحل لها على الاطلاق لأنها تنهض أولا على **محاكاة** المنهج في العلوم الطبيعية ولأنها ترى أن علم الاجتماع أكثر تفوقا لارتباطه بالمنهاج العلمي الطبيعي ولأننا ثالثا قد أكدنا على أن **اشكالية** المنهج **قامس مشترك** بين النسقين ، وأخيرا لأن بحثنا عن **مظاهر التقارب** بين التاريخ وعلم الاجتماع قد **نفت** تماما **أي تفوق** يمكن أن يتميز به أي نسق عن الآخر .

ـــ ٦ ـــ

وثمة رأي قد أورده بيركوفر يتعلق بدور النظرية في عملية البحث التاريخي ، حيث يذهب إلى أن هذا الدور يتحدد في حل **معضلتين هما** :

أ) العلاقة بين الحالة الداخلية للانسان والسلوك الخارجي له .

ب) المعضلة الخاصة بالهوة القائمة بين كل من الفاعل والملاحظ (الباحث) أو بين المبحوث والباحث (Berkerhofer, 1971: 27) .

وملاحظاتي على تصور بيركوفر هذا هو أنه :

أ) متأثر إلى حد كبير بالتغيرات السيكولوجية للسلوك الانساني ، وخاصة الاجتهادات الراهنة بعلم النفس الانساني Humanistic Psychology ، وهي اجتهادات لم تصب ـــ حتى الآن ـــ نجاحات ملموسة وخاصة محاولاتها الرامية إلى تطبيق مبدأ (الفهم) Verstehen كما أورده ماكس فيبر Weber ولا سيما في تركيزه على التغير عن طريق الفهم Explanation, by - understanding بيد أن هذا المبدأ ومحاولات تطبيقه في مجالات علم النفس والاجتماع

لم تحقق بعد النجاح المطلوب ، ولا أعتقد أن البحث التاريخي ـــ بما هو متوفر لديه من امكانيات ـــ يستطيع أن يحقق مالم يستطع ـــ حتى الآن ـــ أن يحققه علم الاجتماع .

ب) بتلك المعضلتين اللتين يرى أن النظرية المستخدمة في البحث التاريخي ينبغي أن تعمل على حلهما يكون بيركوفر قد بعد كثيرا عن الطبيعة النوعية للتاريخ والامكانات الحقيقية له ، وهو ما نجد مثيلا له في علم الاجتماع ، فرغم أن اصطلاح الفهم Verstehen الذي أبدعه فيبر Weber قد وضع أساسا لحل هاتين المعضلتين إلا أن امكانات علم الاجتماع وتكنيكاته المختلفة لا تسمح ـــ على الأقل في الآونة الراهنة ـــ بتحقيق عملية الفهم هذه اكما تصورها ماكس فيبر ، أو كما يستهدفها حاليا المهتمون بعلم النفس الانساني(٦) .

جـ) بذلك التصور يكون بيركوفر قد أشار ـــ من حيث لا يدري ـــ إلى أحد مظاهر التقارب بين النسقين وهو أن لكل منهما **قدرات منهجية** تتسق **وطبيعتهما** ، وتكنيكات هي إلى **نوعيتهما** أكثر ارتباطا .

ـــ ٧ ـــ

وإذا كان **الاعتراف** بدور النظرية وأهمية هذا الدور في تفسير المعطيات التاريخية والسسيولوجية قد أضحى أحد علامات التقارب بين علم الاجتماع والتاريخ ، إلا أن هناك **قضية محورية** قد يرى البعض أنها كفيلة بهدم كل مظاهر التقارب بين هذين النسقين وأعني بها القدرة على التوصل **إلى قوانين** عامة وما يرتبط بهذه القوانين من قدرات أخرى أبرزها **القدرة على التعميم** Generalizability ، **والقدرة على التنبؤ** Prediction .

وتنهض حجج المشككين في قدرة النسقين على تحقيق التقارب من ذلك التصنيف الذى يرى ان علم الاجتماع يتمتع بالقدرة على التوصل الى قوانين عامة Nomothetic الأمر الذي يمكنه من تعميم نتائجه نظرا لتعامله مع الكليات ، وهو ما يجدون عكسه لدى التاريخ حيث يصنفونه باعتباره علما يتعامل مع الجزئيات أو المفردات فهو علم Ideagraphic لايملك مزية التعميم ومن ثم لا يمكن أن يتوصل إلى قوانين عامة نظرا لمحدودية الرقعة الزمنية Diachronic التي يتعامل معها ، عكس علم الاجتماع الذي يسقط كل حدود الزمان Timelessness .

ولا أعتقد أننا في حاجة إلى التأكيد على أن الرؤية السابقة قد تمثلت روح المنهج الطبيعي ، وهو المنهج الذي يرى أن العلم الحق هو ذلك النسق الذي يتعامل مع **المطلق زمانا ومكانا** ، وهو العلم الذي يمكنه أن يتوصل إلى **قوانين عامة يمكن التعميم** خلالها ، **والتنبؤ عن طريقها** غير أننا نرى :

أ) أن الرؤية السابقة تسقط من حسابها الهوية الخاصة بعلم الاجتماع ـــ والتي تتماثل إلى حد

كبير مع هوية علم التاريخ ـــ وهي الهوية التي **تتعارض** مع المطلق زمانا ومكانا . فإذا كان علم الاجتماع يسعى نحو تأسيس قوانين ، إلا أن هذه القوانين **لا تتسم بالعمومية** وانما هي **قوانين محدودة** بظاهرة (أو بظواهر) معينة **ومحكومة** بزمان ومكان **معينين** ، وهو مانجد نظيره لدى التاريخ نظرا للطبيعة **المتماثلة** لكل منهما .

وترجع هذه (الخصوصية) في طبيعة قوانين كل من التاريخ وعلم الاجتماع إلى الطبيعة المتميزة للظاهرة الانسانية المحكومة بحدود الزمان والمكان والتي تتسم بالنسبية **relativity** حيث يمكن أن تختلف من مجتمع لآخر ، وداخل المجتمع الواحد من فئة لأخرى ومن حقبة زمنية إلى أخرى . لذلك فنحن مع هيجل **Hegal** في رفض معالجة التاريخ وفق القوانين التي تحكم الطبيعة ، وفي اصراره على التمييز بين الطبيعة والتاريخ كشيئين مختلفين تماما (عبيد ، ١٩٨١ ، ص ٨٠) ، وهو المعنى الذي يؤكده سنيوبوس ـــ ولكن بصورة أخرى ـــ حين يذهب إلى أن الأفعال الانسانية التي تؤلف مادة التاريخ تختلف من عصر إلى عصر وبلد إلى آخر كما اختلف الناس والجماعات (بدوي ، سنة النشر غير مذكورة ، ص ١٨٦) .

ب) أنه يمكن التوصل إلى **طاقم** من القوانين لدى كل من التاريخ وعلم الاجتماع ولكنها **قوانين خاصة أو انتظامات** خاصة **Regularities** ، لذلك فلسنا مع زوكوف في تمييزه بين القوانين السسيولوجية التي ينظر إليها باعتبارها قوانين **عامة** والانتظامات التاريخية **النوعية** ، ويرجع **اعتراضنا** هذا على أساس أن زوكوف يرى أن علم الاجتماع يتعامل مع **المطلق** زمانا ومكانا ، ويتعامل مع التاريخ على أساس أنه نسق يبحث في المحدود والنوعي من حيث الموضوع ومن حيث الزمان والمكان . بل أن زوكوف يذهب أبعد من ذلك حين يرى **أنه لا يمكن اعتبار** التاريخ **علما حقيقيا** إلا إذا نهض على تحليل علمي لكل من القوانين السسيولوجية العامة والانتظامات التاريخية النوعية (زوكوف ، ١٩٧٩ : ٤٦) فكأنه بذلك قد أوقف (علمية) التاريخ على مدى قدرته على تحليل القوانين.السسيولوجية التي تتسم **بالعمومية** كما يرى هو على تحليل الانتظامات التاريخية التي تتسم بالخصوصية فيما يتصور . ثم أن هذه المفارقة بين **عمومية** القوانين السسيولوجية **وخصوصية** الانتظامات التاريخية مفارقة لا محل لها إذا ما أدركنا أن هوية كل من النسقين تتعارض مع فكرة عمومية القوانين وان كانت تقترب من فكرة الانتظامات **Regularities** السسيوتاريخية .

جـ) وارتباطا بفكرة **خصوصية** القانون أو **الانتظامات** النوعية سواء في التاريخ أو علم الاجتماع ، فاننا نذهب مع بعض رافضي تطبيق المنهج على العلوم الاجتماعية إلى أنه لا **حتمية** في وقائع التاريخ ـــ وبالتالي في وقائع الاجتماع ـــ إذ أن هذه الوقائع تتصل بالانسان الذي ينعم **بالحرية** ولا يخضع لمنطق الحتمية الأمر الذي يؤكد أنه لا مجال للتعميم أو الأحكام الكلية في التاريخ (صبحي ، ١٩٧٥ : ٤١ ـــ ٤٣) . ولعل هذا ما يؤكده أيضا هيجل حين يذهب

إلى **أن التاريخ لا يعيد نفسه** ، إذ أن ــ كما يرى ــ جديدا تحت الشمس باستمرار في ميدان التاريخ ، إذ أن لكل عصر ظروفه الخاصة ... حتى أن سلوك الأمم وتصرفات الشعوب والساسة لابد أن تحكمها اعتبارات مرتبطة بعصرها تماما وبالعصر وحده (هيجل ، ١٩٧٥ ، مقدمة المترجم : ٤٩) .

ويؤكد ذات المقولة بول فاليري حين يذهب في تعريفه للتاريخ إلى أنه العلم بالأشياء التي لا تتكرر أبدا (بدوي ، د.ت : ٣٠٦) ، فالتاريخ يتناول أحداثا لا تعود ، لأن أبطالها يموتون ، وأزمانها تتغاير ، ومن ثم فانه لا يمكن التحدث عن قوانين تحكم التاريخ (عبيد ١٩٨١ ، ٦) ، بيد أننا ينبغي أن ننوه بأن الفكرة الخاصة بأن التاريخ **لا يعيد نفسه** وأنه من العسير التحدث عن قوانين **عامة ثابتة** بالنسبة لهذا النسق المعرفي ، فهذه الفكرة وغيرها لا تنفي عن التاريخ ــ وصنوه علم الاجتماع ــ قدرتهما على التوصل إلى انتظامات Regularities أو قواعد محدودة (أو قوانين تتسم بالخصوصية) تحكم السلوك الانساني في زمان ومكان محددين .

ــ ٨ ــ

وتكاد تشرف مرحلة التغير على النهاية عندما ندنو من مرحلة التنبؤ Prediction ،، وهو تنبؤ **محكوم** بخصوصية الانتظامات **ومحدودية** القوانين سواء في التاريخ أو علم الاجتماع . والتنبؤ بذلك يخضع لمقولتي الزمان والمكان ، فلا تنبؤ إلا في ضوء مواضعات الزمان والمكان ، ولا يمكن أن ينسحب إلى زمان ومكان مغايرين ، لأن التنبؤ هنا يتعلق بطبيعة الواقعة الانسانية ، وبالانسان خالقها ، وكلاهما متغير ، غير ، ثابت ، يخضع **لحرية الارادة** من جهة ، والتغيرات البنائية Structural changes من جهة أخرى .

لذلك فنحن نختلف مع صبحى فيما يذهب إليه من أنه لا مجال للتنبؤ في التاريخ ، لأن المعرفة التاريخية ــ كما يرى ــ تتعلق بما هو جزئي مقيد (وهنا لا نختلف معه) أما المستقبل فهو مطلق غير مقيد ومن ثم لا نستطيع ــ حسبما يرى ــ أن نملكه ، ويدلل على ذلك بأن أعظم القادة ــ وليكن نابليون ــ لم يستطع أن يحدد مصير معركة ما منذ بدايتها فكيف يمكن للمؤرخ أن يحدد مستقبل الانسانية (صبحى ، ١٩٧٥ : ٤٢) .

د) عوامل ثبات الظاهرة وتفسيرها .

هـ) علاقة الظاهرة بغيرها من الظواهر الأخرى .

و) الرؤية العلمية العامة من خلال محوري التحليل والتفسير .

وهنا يصل تصورنا إلى نهايته ، وما زلنا نؤكد أنه **تصور مبدئي** وعلى المشتغلين بعلوم المجتمع والانسان أن يجعلوا منه ــ ان أرادوا ــ نقطة انطلاق لاعادة الجدل حول طبيعة المنهج وعلومنا الاجتماعية .

رابعا : نحو تصور منهجي مبدئي لدراسة الظواهر السسيوتاريخية :

ـ ١ ـ

يستمد تصورنا الراهن مقومات بنائه من مظاهر الاقتراب بين كل من التاريخ وعلم الاجتماع والتي توصلنا إليها في الصفحات السابقة ، بيد أن هناك عدد من المقولات ينهض وفقا لها هذا التصور ، **وهذه المقولات هي :**

أ) أن هذا التصور موجه أساسا لدراسة الظواهر السسيوتاريخية Socio-historical Phenomena ، وهي الظواهر التي يعني بدراستها الباحثون السسيوتاريخيون .

ب) نعني بالباحثين السسيوتاريخيين ذلك النمط من الباحثين (الذين قد يكونوا أصلا باحثين في علم الاجتماع أو التاريخ ، وهنا قد لا تشغلنا كثيرا أصولهم المعرفية) الذين يعنون بدراسة ظواهر تاريخية ـــ أي حدثت في الماضي ـــ ولم يخبرها هؤلاء الباحثون ، وهي ظواهر اجتماعية ، بالمعنى الشامل لاصطلاح (اجتماعية أي كل ما يتعلق بديناميات البناء الاجتماعي Dynamics of social Structure وما يشتمل عليه من أنساق مختلفة كالنسق السياسي والنسق الاقتصادي والنسق الديني والنسق الثقافي ..... الخ) .

جـ) لا يتعامل هذا التصور مع كل من التاريخ وعلم الاجتماع باعتبارهما نسقين مختلفين ، أو على أساس أن هناك مؤرخا يرصد وقائع اجتماعية حدثت في الماضي ، أو باحثا سسيولوجيايحلل ظواهر اجتماعية تاريخية ، أو أن هناك ـــ على نحو ما يذهب البعض مؤرخا أعلى هو عالم الاجتماع ـــ يسمو على المؤرخ التقليدي . ولكن الأمر غير ذلك بالمرة هناك باحث يعني بدراسة ظواهر بنائية تاريخية . على درجة عالية من التدريب على التعامل العلمي مع المعطيات التاريخية ، وهنا تقف الأصول التاريخية أو الاجتماعية من حيث التخصص الأصلي لهذا الباحث أو ذلك على قدم المساواة ، بل ان شئت الدقة سوف (تذوب) أو (تتلاشى) تلك الأصول التخصصية ، وسوف نجد ـــ نقيضا لذلك ـــ بناء تخصصيا جد حديثا .

د) من المتوقع أن يثير هذا التصور ـــ الذي أؤكد على أنه مبدئي ـــ الكثير من المناقشات والجدل لا سيما بين المعنيين بأمر المنهج في كل من التاريخ وعلم الاجتماع ، ولا أعنى باثارة الجدل والمناقشات أن هذا التصور يضير محاولة فذة تنطوي على ابداع أو خلق متميزين ، بل مازلت أؤكد أنها محاولة ـــ وان كانت غير مألوفة ـــ إلا أنها سوف تظل محض محاولة ، ومجرد اسهام متواضع ، ولن يثرى أي علم في يقيني إلا من خلال مثل تلك المحاولات ، رغم صفات الضالة والمحدودية التي يمكن أن تنعت بها هذه المحاولة أو غيرها من المحاولات الأخرى .

ويمكن تحديد نقاط اختلافنا مع صبحى **فيما يلي** :

أ) ان تصوره لعملية التنبؤ نابع من انعكاسات التأثر بطبيعة المنهج في العلوم الطبيعية .

ب) ورغم أنه قد صرح بأن المعرفة التاريخية تتعلق بما هو جزئي مقيد وهو ما نوافقه عليه تماما إلا أنه لم يدرك أنه من الممكن أن يكون هنالك تنبؤ مقيد ومحدود بابعاد الظاهرة والزمان والمكان .

جـ) يرى أن التنبؤ بالنسبة للمؤرخ يعني القدرة على تحديد مستقبل الانسانية ولذلك فهو يرى استحالة تحقيق ذلك ، ونحن نؤكد معه هذه الاستحالة بالنسبة للتاريخ أو لعلم الاجتماع وانما أيضا بالنسبة للعلوم الطبيعية ، إذ أن التنبؤ بمستقبل الانسانية ـــ وان حاول البعض التكهن به ـــ مازال ضربا من ضروب الاجتهاد وان تصور بعض الباحثين انهم يقيمون تنبؤهم هذا وفقا لقواعد أو قوانين علمية .

ولست بظان أن باحثي علم الاجتماع أو التاريخ يزعمون ـــ في وسط هذا العالم المتغير ـــ أو حتى غيرهم من بعض باحثي العلوم الطبيعية أنهم قادرون على التنبؤ بمسار الانسانية اللهم إلا بعض التوقعات ، والتوقعات ـــ كما نعلم ـــ تصيب أحيانا وتخطىء أحيانا كثيرة .

وخلاصة تصورنا بالنسبة للتنبؤ في كل من التاريخ وعلم الاجتماع أنه تنبؤ مشروط ، محدود ، غير مطلق محكوم بابعاد ثلاثة **هي** : الظاهرة ، والزمان ، والمكان . والتنبؤ بذلك يتسق إلى حد كبير مع فكرة محدودية القوانين أو الانتظامات الخاصة للسلوك الانساني .

ـ ٩ ـ

ثم تبقى مرحلة التحكم Control في الظاهرة ، وهي المرحلة التي اتفق على أن تكون الأخيرة بالنسبة لعملية البحث الاجتماعي ، والتاريخي ، وإذا كان البعض يضفي على علم الاجتماع قدرة خاصة وهي قدرته على التحكم في الظاهرة بصورتها المطلقة ويسلب التاريخ هذه المزية أو التي يظن أنها مزية ارتباطا بالتصور الخاص بعدم قدرة التاريخ على التنبؤ بمسار الظاهرة أو مستقبلها . بيد أننا لنا على التصور السابق عدد من الملاحظات **نجملها فيما يلي** :

أ) أن هناك ارتباطا عضويا يجمع بين ثلاثية القانون والتنبؤ والتحكم .

ب) وما دمنا قد اتفقنا على محدودية كل من القانون والتنبؤ وارتباطها بثلاثية الظاهرة والزمان والمكان لدى كل من التاريخ وعلم الاجتماع .

جـ) فانه من المنطقي إذن الا تشذ مرحلة التحكم عن المرحلتين السابقتين (القانون والتنبؤ) من حيث محدوديتها وارتباطها بثلاثية الزمان والمكان والظاهرة ، بمعنى أنه تحكم في ظاهرة معينة وفي وقت معين وفي مجتمع محدد .

د) وفي هذا اتساق مع تصورنا عن كل من التاريخ وعلم الاجتماع اللذين يتعاملان مع ما هو جزئي محدود غير مطلق مع السلوك البشري الذي يتسم هو في حد ذاته بالنسبة وبالقدرة على التشكل والتغير حسب ظروف الزمان والمكان .

هـ) معنى ذلك أن القدرة المتصورة بالنسبة لعلم الاجتماع من حيث امكانية التحكم المطلق في السلوك البشري ، قدرة لا محل لها ، فهي قدرة محدودة ، تتماثل والقدرة التي يتسم بها التاريخ ، بل وغيرهما من الانساق المعرفية الاجتماعية الأخرى .

وهكذا قدر لكل من التاريخ وعلم الاجتماع أن يلتقيا ، وهو التقاء واجهها فيه معا اشكاليات منهجية متعددة ، وتصديا معا لكل محاولات التقليل من شأن قدراتهما المنهجية بتأكيد تبعيتهما لمنهجية العلوم الطبيعية وبعدم قدرتهما على أن يكونا نسقين علميين يتمتعان بالاستقلالية العلمية وبالهوية المنهجية .

ونحن لا ندعي أننا بمحاولتنا للتقريب بين كل من التاريخ وعلم الاجتماع قد أنهينا كل جدل يتعلق بالتمييز بينهما ، ولكن يكفي أن نقول أننا حاولنا وهي المحاولة التي أخالها تكتمل من خلال وضع **تصور منهجي** ، نتجاوز فيه **مظاهر الاختلاف** بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ونتخذ من **مظاهر التقارب** بينهما نقطة انطلاق نحو تأسيس تصورنا هذا الذي يعد حينئذ بمثابة صيغة تركيبية Synthesis تولدت من الفكرة Thesis (ان هناك تمايزا بين التاريخ وعلم الاجتماع) ونقيضها Antithesis ان هذا التمايز ما هو إلا تمايز شكل وان كلا النسقين يملك القدرة على الاقتراب من الآخر منهجيا لدرجة التشابه أو التماثل) .

و) وقد يكون هذا التصور مجرد تحصيل حاصل وهو كذلك بالفعل ، من واقع مظاهر التقارب التي تصورنا أنها يمكن أن تجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ولكن ما يمكن أن يضيف شيئا من الجدة والحداثة هو أن يفرض لنموذج تطبق من خلاله هذا التصور . ولسوف نتخذ من ظاهرة الزعامة السياسية Political Leadership عبر التاريخ السياسي للمجتمع المصري (بدءاً من الحكم المملوكي ــ على سبيل المثال ــ وانتهاء بتولية محمد علي) .

ــ ٢ ــ

ونرى أن هذا التصور يبدأ بتحديد **مفاهيم الدراسة Terminology** أولا (وهو مثلا مفهوم الزعامة السياسية الشعبية) حيث يعرض لها **نظريا Thearetical** من واقع التراث النظري لعلوم المجتمع ويعرض لها اجرائيا من حيث فهمنا للظاهرة تاريخيا وما نستهدفه من واقع دراستنا لها (وهنا لا ينبغي أن ننوه بضرورة تحديد أهداف الدراسة تحديدا دقيقا فهو أمر منطقي بالنسبة لتصورنا هذا وغيره من التصورات الأخرى ، فضلا أنه أحد بديهيات البحوث العلمية) .

ثم تأتي المرحلة الثانية من حيث وضع فروض البحث Hypotheses وتقوم هذه الفروض أساسا على ما تحدد سلفا من أهداف الدراسة . إلا أننا ينبغي أن نشير إلى أن كلا من أهداف الدراسة ومفاهيمها وفروضها تقع كلها في نطاق التصورات النظرية القبلية Apriori وهي التصورات الخاصة بطبيعة ديناميات البناء الاجتماعي . Dynamics of Social Structure سواء أكانت هذه التصورات تقوم وفقا لمقولات الصراع Conflict أو التوازن Equilibrium أو غيرهما ، وهو ما تكشف عنه بصورة جلية مفاهيم الدراسة وفروضها .

فالتصورات الخاصة بالزعامة السياسية الشعبية والتي تنهض وفقا لمقولات الصراع فقد تركز — في فروضها — على طبيعة البناء الطبقي Class Structure والعلاقة بين الطبقات المختلفة والتناقضات الطبقية والاقتصادية والانعكاسات المختلفة لهذه التناقضات على البناء السياسي Political Structure للمجتمع وظواهره السياسية المختلفة ومنها ظاهرة الزعامة السياسية الشعبية .

أما الفروض التي تنهض وفقا لمفهومات التوازن والتكامل فقد تدور حول مفاهيم الاتفاق القيمي Value Consensus والتساوق Interdependence بين عناصر البناء الاجتماعي والاتساق بينهما وعكس هذه المفاهيم كظاهرة اللاتكامل واللاتوازن Disequilibrium والانحراف والاختلافات الفئوية .

ومن المؤكد أن تصورنا الراهن قد يسمح بأن تتخلق فروض واطر نظرية قد تجمع بين مقولات الصراع والتوازن في مركب واحد ، فمعنى ذلك أن تصورنا الراهن لا يفرض اتجاها نظريا بعينه بل يتسم **بالمرونة** النظرية .

ثم تأتي **أدوات البحث السسيولوجي** وتكتيكاته كما يطرحهما هذا التصور وهي لا تخرج فيما أرى عن :

أ) ما كتبه المؤرخون عن الحقبة موضوع الدراسة حيث يتم تحليل مضمون هذه الكتابات . مع مقارنة ما كتبه هؤلاء المؤرخون بغيرها من الكتابات الأخرى لمؤرخين أو باحثين آخرين عاصروا ذات الحقبة أو كتبوا عنها حتى نتعرف على مواطن **الاتفاق** ، ومظاهر **الاختلاف** الخاصة بأقوال المؤرخين والباحثين وأحكامهم وتقديراتهم للوقائع والأحداث ، حتى يتحدد موقف الباحث السسيوتاريخي منها .

ب) الوثائق Documents النادرة التي تتناول ذات الحقبة موضوع الدراسة حتى ولو لم تكن تشير إلى الظاهرة المعنى بها الباحث ، فهي سوف تشير أو — المفترض فيها كذلك — بصورة أو بأخرى إلى بعض الأوضاع التي قد تفيد في فهم أبعاد الظاهرة موضوع البحث . وقد تكون هذه الوثائق عبارة عن خطابات ومراسلات أو احدى حجج الاوقاف أو

اطروحة كتبها أحد العلماء ، أو عقد ملكية بين شخصين أو أوامر سلطانية (أو رسمية) بشأن مسألة أو مسائل بعينها أو ما كتبته الصحف آنذاك ، إلى آخر مثل تلك الوثائق أو المخطوطات .

جـ) والباحث السسيوتاريخي قد لا يكتفي بالاداتين السابقتين بل قد يلجأ أحيانا إلى استخدام ما يسمى باستمارة المقابلة Interviewing Schedule وذلك لبعض الاستثناءات منها :

أولا : عندما يضطر إلى اللجوء إلى بعض المؤرخوين الذين دونوا أحداث فترة معينة ومازالوا على قيد الحياة وذلك بغرض استطلاع آرائهم في نقاط معينة أو للاستيضاح عن بعض القضايات أو الأحداث التي يرى الباحث أنها في حاجة ــ لكي تكتمل صورتها ــ إلى القاء مزيد من الضوء عليها .

ثانيا : قد يلجأ الباحث إلى استمارة المقابلة استيفاء لبعض معطيات الدراسة وذلك باللجوء إلى عدد من كبار السن والمعمرين ــ خلاف المؤرخين ــ الذين عاصروا وقائع الظاهرة التي يعني بدراستها الباحث السسيوتاريخي .

ثالثا : والباحث ــ وفقا لأهداف بحثه ــ قد يستهدف مقارنة الظاهرة السسيوتاريخية بمثيلتها في وقت اجراء الدراسة ، بمعنى أن يقارن بين الماضي والحاضر للوقوف على ديناميات الظاهرة خلال هذين البعدين الزمنيين .

ــ ٤ ــ

وتتسامى مراحل البحث السسيوتاريخي حيث تصل إلى مرحلتي التحليل والتفسير اللتين تتسمان بأهمية خاصة **للأسباب الآتية** :

السبب الأول: أن هاتين المرحلتين تنقلان معطيات الدراسة من مرحلتها الصماء Dummy إلى مرحلة الفهم والوعي بحقيقة هذه المعطيات .

السبب الثاني : ان هاتين المرحلتين تكشفان عن المهارات الخاصة للباحث وخاصة عندما يقوم باستخدام نظريته أو نموذجه الذي ينقل من خلاله معطيات الدراسية من مرحلة السكون إلى مرحلة أكثر دينامية يصبح فيها للمعطيات لغة متميزة ومعاني أكثر تميزا .

ويهمنا أن نشير إلى أن النظرية ــ أو النموذج ــ التي يستخدمها الباحث لتفسير معطيات الدراسة ، قد تكون **نظرية أو نموذجا عاما** خاصاً بتصوره عن طبيعة البناء الاجتماعي أو قد تكون **نظرية خاصة** بالظاهرة موضوع بحثه ، فمثلا إذا أراد أن يفسر ظاهرة الزعامة السياسية ، قد

يتناول هذه الظاهرة في ضوء نظرية كبرى يؤمن بها ـــ أو يحاول اختبارها ـــ عن طبيعة المجتمع في ثباته وتغيره . أو قد يتناول ظاهرة الزعامة السياسية من خلال نظرية خاصة عن الزعامة السياسية كنظرية السمات Theory of Traits أو نظرية المواقف .

بيد أننا ينبغي أن نشير إلى أن الباحث سواء كان يفسر من خلال **نظرية كبرى أو نظرية خاصة** لابد وأن يأخذ في اعتباره **أمرا هاما** وهو **الخصوصية البنائية** للمجتمع موضوع دراسته .

والخصوصية البنائية ـــ أو الوعي الناضج بها ـــ قد تقف حائلا دون استغراق الباحث في تفصيلات **نظريته الكبرى** والتي قد تؤدى بدورها إلى ضياع الحقيقة أو على الأقل إلى طمسها . والخصوصية البنائية تصعد **بالنظرية الخاصة** إلى المرحلة التي تمكنها من الفهم الكامل للظاهرة ، إذ يصبح التفسير دون هذه الرؤية الخاصة للبناء الاجتماعي محض عبث ، أو محاولة قزمية قاصرة في أحسن الأحوال .

وغنى عن الاشارة أن مرحلتي التحليل والتفسير سوف تتضمن بالضرورة مرحلة اختبار فروض الدراسة والتحقق من مدى صحتها للارتباط العضوي بين كل من الفروض والنظرية أو النموذج من جهة ولأن الباحث عادة ما يعتمد ـــ من بين ما يعتمد ـــ على النظرية أو النموذج الخاص به في اشتقاق فروضه ـــ أو تساؤلاته ـــ وصياغتها من جهة أخرى .

ـــ ٥ ـــ

ومن واقع التوصل إلى « تفسير » محدد للظاهرة موضوع الدراسة اعتمادا على كل من النظرية والخصوصية البنائية ومن خلال بعدى الزمان والمكان ، نصل إلى مرحلة (تشريط) الظاهرة ، بمعنى الوقوف على الظروف التي تنبثق من خلالها الظاهرة **وتتخلق بسببها وتختفي باختفائها** ، وهو أمر لا يتحقق إلا من خلال تتبع **الانتظامات** Regularities الخاصة بهذه الظاهرة خلال الحقب الزمنية مجال الدراسة .

فالشروط والظروف والانتظامات ما هي في الواقع إلا قوانين نوعية محددة غير مطلقة خاصة بتلك الظاهرة دون غيرها ، وتعمل في ظل زمان ومكان معينين .

فقد نتوصل مثلا إلى مجموعة من الانتظامات تتعلق بظاهرة الزعامة السياسية الشعبية التي نحن بصددها ، **وهي كما يلي** :

أ) تظهر الزعامات السياسية الشعبية في الوقت الذي تتأزم فيه الأحوال الاقتصادية وتتدهور .

ب) تظهر الزعامات السياسية الشعبية في وقت تكبت فيه الحريات ويتحلل فيه البناء السياسي ، وتظهر فيه الصراعات على السلطة .

جـ) يرتبط ظهور الزعامات السياسية بنضج الوعي السياسي للشعب ، ويتوقف نجاحها على مدى تأييد الشعب لها .

د) تتألق الزعامات السياسية الشعبية دائما في (مواقف) الأزمة .

هـ) تختفي الزعامات السياسية الشعبية باختفاء الظروف السابقة .

فمن الجلي إذن من خلال أمثلة ما يسمى بالانتظامات أو الشروط أننا بصدد **قانون جزئي أو ما يشبه القانون** ، حيث أنه متعلق بهذه الظاهرة ذاتها وفي هذا المجتمع بالذات وفي ظل هذه الحقب دون غيرها .

ـ ٦ ـ

وتقودنا الانتظامات السابقة إلى امكانية التنبؤ المحدود بحدوث الظاهرة في حقب زمنية تالية إذا ما توفرت هذه الشروط أو بعض منها ، الأمر الذي يمكننا أيضا من التصريح باحتمالية التحكم في الظاهرة تأسيا على معرفتنا بظروف حدوثها . كأن نتنبأ ـ مثلا ـ باحتمالية انبثاق زعامات سياسية شعبية عندما تشتد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو عندما يصل الشعب إلى درجة معينة من النضج أو الوعي السياسي . كما يمكننا أن نتنبأ أنه في ظل الأزمات السابقة ومع غياب الوعي السياسي الشعبي ، قد تطول فترة انتظار انبثاق الزعامة السياسية الشعبية .

وتصورنا الراهن قد يصل إلى درجة متميزة من الاكتمال فيما نرى إذا ما استطعنا أن نتوصل إلى مرحلة ما يسمى بالمركب أو الصيغة الكلية للظاهرة (أي ظاهرة) موضوع الدراسة . ونعني ـ في الواقع ـ بالمركب أو الصيغة الكلية ذلك البناء الهام المتسق الخاص بفهم ظاهرة **ما من حيث :**

أ) الظروف التي تساعد على انبثاقها أو ظهورها .

ب) ديناميات الصراع بين الظروف المعجلة بظهورها وتلك التي تحجب هذا الظهور .

جـ) المسار الذي تتخذه الظاهرة حتى تصل إلى مرحلة الظهور والمكاشفة .

د) الأدوار التي تلعبها العناصر المختلفة للمشكلة للظاهرة في تأسيس بنائها المنطقي .

الهوامش :

١) في الرد على تلك القضية بوجه عام وحقيقة علمية علم الاجتماع على وجه الخصوص راجع : عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع ، التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية : دراسة حالة لموقف علماء الاجتماع من بعض قضايا علم الاجتماع السياسي ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، السنة الثامنة ، أكتوبر ١٩٨٠ .

٢) في فهم النزعة الوضعية في علم الاجتماع راجع :

Giddens, Anthony (ed.), Positivism and Sociology, Heinemann, London, 1975.

٣) سوف نرجيء مناقشة هذه القضية وغيرها من القضايا الخاصة بمظاهر التمايز والانفصال بين علم الاجتماع والتاريخ إلى الجزء التالي

من هذا المقال والذي سوف يعني برصد مظاهر التقارب بين النسقين وتحليلها .

٤) يترجم البعض اصطلاح Historicism بالتاريخانية والبعض الآخر بالمذهب التاريخي ، إلا أنه مما يزيد حيرة الباحث هو وجود اصطلاح Historism الذي استقر ــ تقريبا ــ على ترجمته باسم النزعة التاريخية أو المذهب التاريخي ، وذلك عكس اصطلاح Historicism الذي أفضل ترجمته باسم **النزعة التاريخية المبتذلة** .

٥) للمزيد من التفصيلات حول معنى التفسير راجع ذلك المؤلف الهام : Popper, Karl, R., The Logic of Scientific Discovery, London, Hutchinson and Co. Ltd., 1975.

٦) هناك محاولات محدودة أسهم في تأسيسها بعض الباحثين المجتهدين في علم الاجتماع تستهدف خلق ما يمكن أن يطلق عليه اسم علم الاجتماع الانساني Humanistic Sociology.

المراجع العربية :

أ) الكتـــب :

بدوى ، عبد الرحمن (مترجم) ، **النقد التاريخي** ، القاهرة ، سنة النشر غير مذكورة .

صبحى ، أحمد محمود ، **في فلسفة التاريخ** ، الاسكندرية مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥ .

عبد المعطي ، عبد الباسط ، **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ، الكويت ، عالم المعرفة ، أغسطس ١٩٨١ .

عبيد ، اسحق ، **معرفة الماضي من هيرودوت إلى توينبي** ، القاهرة ، دار المعارف ، أغسطس ١٩٨١ .

عثمان ، حسن ، **منهج البحث التاريخي** ، القاهرة ، دار المعارف ، (الطبعة الرابعة) ، ١٩٨٠ .

فؤاد ، عاطف أحمد ، **الحرية والفكر السياسي المصري** : دراسات تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، القاهرة ، دار المعارف (الطبعة الأولى) ، ١٩٨٠ .

كار ، ادوارد ، **ماهو التاريخ** ؟ ترجمة ماهر الكيالي وبيار عقل ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ .

هيجل ، ج.ف.ف. **محاضرات في فلسفة التاريخ** : الجزء الأول (العقل في التاريخ) ترجمة امام عبد الفتاح امام ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

ب) مقالات في دوريات :

زوكوف ، يفجيني ، « بعض القضايا المنهجية لعلم التاريخ » ، ترجمة أحمد القصير ، **مجلة دراسات اجتماعية** ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩ .

فؤاد ، عاطف أحمد ، « في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، الثامنة ، أكتوبر ١٩٨٠ .

فؤاد ، عاطف أحمد ، علم الاجتماع : « التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية : دراسة حالة لموقف علماء الاجتماع من بعض قضايا علم الاجتماع السياسي » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، للسنة الثامنة ، أكتوبر ١٩٨٠ .

المراجع الأجنبية:

أ) الكتب :

Berkhofer, Jr. **A Behavioral Approach' to Historical Analysis.** New York: The Free Press, 1971.

Galtung, John. **Theory and Methods of Social Research.** London: George Allen and Unwin Ltd., 1970.

Giddens, Anthony (ed.) **Positivism and Sociology.** London: Heinemann, 1975.

Hookway, Christopher and Pettit, Philip (eds.). **Action and Interpretation, Studies in Philosophy of the Social sciences.** Cambridge: cambridge University Press, 1980.

Hosper, John. "The Nature of Explanation", in William, P. and Brandt, Richard B. (eds). **The Problems of Philosophy: Introductory of Readings.** Boston, Allyand Bacon, 1970.

Popper, Karl R. **The Logic of Scientific Discovery.** London, 1975.

Semelser, Neil, **Sociology** London: Prentice Hall, 1969

Stephens, William N. **Hypotheses and Evidence.** New York: Thomas Y. Growell, 1968.

Stin chcombe, Arthur L. **Constructing Social Theories.** New York: Harcourt Brace and World, 1968.

Wilson, M.J. **The Language of Social Sciences : A third Level Course Research Methods in Education and the Social Sciences.** Block I Variety in Social Sciences). Milton Keynes, Walton Hall, 1979.

ب) قواميس علمية :

Fairchild, Henry, Pratt. **Dictionary of Sociology.** West Port: Green Wood Press, 197

Mitchel, G. Duncan. **A Dictionary of Sociology.** London: Routledge and Kegan 1970

* عاطف أحمد فؤاد :

• حصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة عين شمس عام ١٩٧٥ .

• أستاذ مساعد لعلم الاجتماع بجامعة الأزهر ـــ فرع البنات .